

شركة العز الدخلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وتقرير الفحص المحدود عليها

الصفحة

المحتويات

٣-١	تقرير الفحص المحدود
٥-٤	قائمة المركز المالي المجمعة الدورية
٦	قائمة الدخل المجمعة الدورية
٧	قائمة الدخل الشامل المجمعة الدورية
٨	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة الدورية
٩	قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية
٦٣-١٠	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

تلفون : ٤٨٥ ٣٢ ٥٢ - ٤٨٥ ٣٢ ٥١ (٢٠٣)
تلفاكس : ٤٨٥ ٣٢ ٥٠ (٢٠٣)

١٢ شارع نوح أفندي / الفراخنة
المترفع من السلطان حسين
الإسكندرية

تقرير فحص محدود للقواعد المالية المجمعة الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة الدورية المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة والتغير في حقوق الملكية المجمعة المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتها في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقواعد المالية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقواعد المالية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على استنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى:-

- كما هو موضح تقسياً بالإيضاحات أرقام (١١)، (١٠-١) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعة، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تتمتع بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٠.

وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى معبقاء الأوعية الضريبية المغفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف متჩها بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وإن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من آية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة القابضة نتيجة للخلاف أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وبباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهرياً قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متنصنة بمبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير. وترى الشركة القابضة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٦٩٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى وقد باشر الخبير مأموريته وجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت المحكمة بعدم إختصاصها وإحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعنت بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق كما طعنت وزارة المالية بالإستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الاستئنافين ليصدر فيما حكم واحد وجلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضى برفض استئناف وزارة المالية واستئناف الشركة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بهيئة مغaire لنفصل فيها من جديد ولم تحدد لها جلسة حتى الآن، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

-٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (١٢-٢٦)، (١٢-٨-٢٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بمحاجتها هيئة المينا بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات موجهة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك فقد قامت هيئة المينا بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة المينا.

وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيـة الهيئة العامة لمـيناء الإسكندرية في مطالبة الشركة القابضة بضريبة مبيعـات عن مقابل حقـ الانتفـاع بـمعدـات رصـيف الخامـات التعـديـنية والـخـاصـة بـتـداولـ الخامـات بـمينـاءـ الدـخـيلـةـ وـأشـغالـ السـاحـاتـ المـخـصـصـةـ لـذـاكـ وـالـقـيـامـ بـأـعـمالـ التـشـغـيلـ وـالـصـيانـةـ الـلاـزـمـ لهـذهـ المـعـدـاتـ لـعدـمـ خـضـوعـهـ لـضـريـبـهـ عـلـىـ المـيـعـاتـ. وـانـ قـيـامـ الشـرـكـةـ بـسـدـادـ هـذـاـ المـبـلـغـ أوـ المـبـالـغـ المـسـدـدـةـ لـهـيـةـ مـيـنـاءـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ حـالـيـاـ اوـ مـسـتـقـلـاـ كـضـريـبـهـ عـنـ ذاتـ الخـدـمـةـ لـاـ يـعـنـيـ موـافـقـتـهاـ عـلـىـ خـضـوعـ الخـدـمـةـ مـعـ اـسـتـمرـارـ الشـرـكـةـ فـيـ السـيرـ فـيـ الدـاعـوـيـ القـضـائـيـ لـتـأـكـيدـ الـحـقـيقـةـ مـنـ أـنـ هـذـهـ الخـدـمـةـ لـاـ تـخـضـعـ لـضـريـبـهـ المـيـعـاتـ.

حازم حسن

٣- كما هو موضع تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٢٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة التابعة ولم تبدأ الشركة التابعة في إقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة. وتم إحالة الموضوع إلى محكمة الجنایات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصة المنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - وقامت إدارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لاغائه بكل ما ترتب عليه من أثار وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبيّن من منطق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي على المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة.

ويجدة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها بما يعني الغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ أبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الالحاله إليها وتم التأجيل إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعه وحسن سير العدالة، وبرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعني الغاء الحكم السابق و إعادة المحاكمة مرة اخرى وتناولت القضية بالجلسات أمام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة الأول من نوفمبر ٢٠١٦ لاستكمال المراجعة وتم تأجيلها لجلسة ٤ فبراير ٢٠١٧.

حازم حسن KPMG

حاتم عبد المنعم منتصر



س. م. م. رقم (١٣٣٠٩)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)

الاسكندرية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٦

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
 (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

إيضاح رقم	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١	العنوان
<u>الأصول غير المتداولة</u>			
الأصول الثابتة (بالصافي)	١١ ١٧٩ ٦٤١ ٢٧٨	(٤)،(٤-٢٨)	١٠ ٧٠٢ ٠٩٢ ٧٥٠
مشروعات تحت التنفيذ	٣٠٠ ٠٨٨ ٦٩٤	(٥)،(٥-٢٨)	٢٦١ ٥٧٢ ٤٤٢
استثمارات مالية في شركات شقيقة	١١٤ ٩٣٤	(١-٦)،(١-٧-٢٨)	١١٤ ٩٣٤
إراضي طويل الأجل	٣٤ ١٢٣ ٥٧٠	(١-٧)	٣٤ ٦٧٥ ٣٢٩
أصول أخرى طويلة الأجل	٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤	(٨)،(٨-٢٨)	٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤
مجموع الأصول غير المتداولة	١١ ٥٣٨ ٧٥٣ ٢٠٠		١١ ٠٢٣ ٢٤٠ ١٧٩
<u>الأصول المتداولة</u>			
مخزون	٢ ٨٩٨ ٦٢٩ ٦٤٥	(١٠)،(١٠-٢٨)	٣ ٢٩١ ٢٤٠ ٨١٩
عملاء ومدينون	٢ ٠٣٩ ٩٢٣ ٩٣٢	(١١)،(١١-٢٨)	١ ٧٦٠ ٩٦١ ٩٨٧
مستحق من أطراف ذات علاقة	٢ ٢٢٠	(١-٢٣)	٦١٠ ٩٨١
استثمارات مالية متاحة للبيع	٥١٠	(٢-٦)،(٢-٧-٢٨)	٥١٠
استثمارات مالية (أذون خزانة)	١٤ ٧٦١ ٦٦٣	(١٢)،(٩-٢٨)	١٩ ٤٦٧ ٩٢٠
النقدية بالبنوك والصندوق	٢ ٦٢١ ٣٩٤ ٧٧٢	(١٣)،(١٢-٢٨)	٣ ٥٣٤ ٢٩٦ ٧١٣
مجموع الأصول المتداولة	٧ ٥٧٤ ٧١٢ ٧٤٢		٨ ٦٠٦ ٥٧٨ ٩٣٠
إجمالي الأصول	١٩ ١١٣ ٤٦٥ ٩٤٢		١٩ ٦٢٩ ٨١٩ ١٠٩
<u>حقوق الملكية</u>			
رأس المال المصدر والمدفوع	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	(١-١٩)	
الاحتياطيات	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٢-١٩)	
(خسائر) / الأرباح المرحلية	٩٥ ٧٩٥ ٠٠٠	(٢٧٣ ٥٧٦ ٧٢١)	
صفى (خسارة) الفترة / العام	(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)	(٣٤٠ ١٨١ ١٥٢)	
الفرق الناتج عن عمليات إقتناء والتغير في حصة	٦٤ ١٤٣ ٦١٧	(٣-١٩)،(١-٢٨)	(٣-١٩)
ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)	٥٨٨ ٣٢٣ ٥٨٢	(٣-٢٨)	٦٤ ١٤٣ ٦١٧
فروق ترجمة الكيانات الأجنبية	٢ ٢٩٩ ٨٦٦ ٣٩١		٣٧٦ ٣٤٥ ٢٠٥
الحقوق غير المسيطرة	٢ ٣٧٦ ٠٧٣ ١١١	(١-٢٨)	٢ ٤٢٩ ٩٧٨ ٧٣٨
مجموع حقوق الملكية	٤ ٦٧٥ ٩٣٩ ٥٠٢		٢ ٢٧٣ ٠٤٨ ٦٢٤
			٤ ٧٠٣ ٠٢٧ ٣٦٢

شركة الغز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
 (شركة مساهمة مصرية)

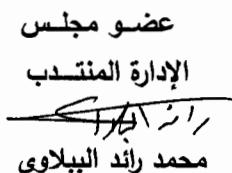
تابع - قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

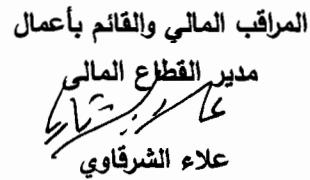
إيضاح رقم	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١	الالتزامات غير المتداولة
٤	٤	٤	قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٢٩٣٥٠٣٧٢١٣	٣٢٢٩١٠٥٥٦٩	(١٤)،(١٥-٢٨)	الالتزامات ضريبية مؤجلة
٥٤٠٥٠٣٧٦٥	٥١١٨٩٥٨٦٦	(٩)،(٢٠-٢٨)	الالتزامات نظام المعاش التكميلي
٥٢٦٩١٥٨٣	٦٧٦٨٨٣٦٧	(٢٠-٢٨)،(١٧)	مجموع الالتزامات غير المتداولة
<u>٣٥٢٨٢٣٢٥٦١</u>	<u>٣٨٠٨٦٨٩٨٠٢</u>		
الالتزامات المتداولة			
٦٤٤٤٣٠٧٦٤٦	٥٣٧٦٢٨٦٩٧٤	(١٣)،(١٢-٢٨)	بنوك ارصدة دائنة
٢٩٦٧٤١٧٣٨٤	٣٠٦٤١٤١٠٥٦	(١٥)،(١٦-٢٨)	موددون وأرصدة دائنة أخرى
٢٠٥٦٨٨٤٢٠	٥٩٧٢٨٣٠٥٦	(١-٢٣)	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
١٥٨٤٦٣٦٤٣٥	١٣٦٧٧٢٠٤٢٠	(٢-١٤)،(١٥-٢٨)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق
٢٠٨٤٢٧٩١٧	٢١٢١٦٠٨٥١	(١٦)،(١٧-٢٨)	السداد خلال عام
٤٣٢٣٩٦	٦٧٧٢٢٣٩٣	(٢٠-٢٨)	المخصصات
٣٧٥٧٤٧٨	٤٥٢١٨٨٨	(١٧)،(٥٢٠-٢٨)	ضريبة الدخل
<u>١١٣٩٨٥٥٩١٨٦</u>	<u>١٠٦٢٨٨٣٦٦٣٨</u>		الالتزامات نظام المعاش التكميلي
<u>١٩٦٢٩٨١٩١٠٩</u>	<u>١٩١١٣٤٦٥٩٤٢</u>		مجموع الالتزامات المتداولة
			اجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".
- التاريخ: ١٢ ديسمبر ٢٠١٦

رئيس
 مجلس الإدارة

 مهندس / فاروق زكي إبراهيم

عضو مجلس
 الإدارة المنتدب

 محمد رائد البلاوى

المراقب المالي والقائم بأعمال
 مدير القطاع المالي

 علاء الشرقاوى

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

الفترة المالية من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٩/٣٠	الفترة المالية من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٦/٩/٣٠	إيضاح رقم	
٢١٨٥٢١٤٣٨٥	٨٨٦٨٥٧٤٥١٧	٤٢٠٦٨٩٠٢٨١	١٠٤٥٩١٠١٦٠٨	(١-١٨-٢٨)	المبيعات (بالصافي)
(٢٢٣١٧٧٥٧٤٦)	(٨٦٦٣٥٥٨٠٣٢)	(٣٦٤٦٤١٢١٧٤)	(٩٥٥٧٨٤٦٣٧١)		تكلفة المبيعات
(٤٦٥٦١٣٦١)	٢٠٥٠١٦٤٨٥	٥٦٠٤٧٨١٠٧	٩٠١٢٥٥٢٣٧		مجمل ربح / (خسارة) النشاط
١١٤١٤٤٢	١٤٩٧٢٠٤٤	١١١٦٩٢٣١	٣١٧٦٨٨٠٢		إيرادات تشغيل أخرى
(٢٢١٠٦٧٧٥)	(٩٢٦٩٣٣٦٢)	(٤٦٨٤٢٢١٩)	(١٠٣٥٨٧٩٠٩)	(٢٠-٢٨)	مصرفوفات البيع والتوزيع
(٨٢٨٨٥٢٠٤)	(٢٧٦٩٣٩٥١٤)	(٩٨١٧٨١٣٨)	(٢٨٠٣٩٨٦٠١)	(٢٠-٢٨)	مصرفوفات إدارية وعمومية
(٢١٧٣٥٣٨٦)	(٤٠٩٩٧٨٦٥)	(٤٧٩٥٩١٩)	(١٥٩٧١٨٨٥)	(٢٠-٢٨)	مصرفوفات تشغيل أخرى
(١٨٢١٤٧٢٨٤)	(١٩٠٦٤٢٢١٢)	٤٢١٨٣١٠٦٢	٥٣٣٠٦٥٦٤٤		الأرباح / (الخسائر) الناتجة من التشغيل
٣٢٠١٠٣٣٢	٨٠٩٦٥٠١٧	٤٦٨٤٦٣٩٠	١٦٦٢٠٧٨٥٢	(١٨-٢٨)	إيرادات تمويلية
(٢٥٧٩٢٠٦٥٥)	(٥٨٢٧١١٨٢٨)	(٢٤٩٧٨٥٠٤٨)	(٧٣٩٨٠٥٢٢٢)	(٢٠-٢٨)	مصرفوفات تمويلية
—	—	(٦٧٤٦٣٢٦٠)	(٤٩١٠٠٣٥٨٧)		فرق أسعار صرف عملات أجنبية مدينة / دائنة
(٢٢٥٩١٠٣٢٤)	(٥٠١٧٤٦٨١١)	(٢٧٠٤٠١٩١٨)	(١٠٦٤٦٠٠٩٥٧)		صافي (المصرفوفات) التمويلية
(٤٠٨٠٥٧٦٠٨)	(٦٩٢٣٨٩٠٢٣)	١٥١٤٢٩١٤٤	(٥٣١٥٣٥٣١٣)		(الخسائر) / الأرباح قبل الضرائب
(٥٢٠٥٧٥)	(٣٦٨٩٩٤٥)	(٥١١٤٥٨٦)	(٦٧٢٢٣٩٣)	(٤٢٠-٢٨)	ضريبة الدخل
٨٧٠١١٩٧٣	١٣٦٩١٥٩٨٩	(٩٧٣٨٣٧٠١)	٣١٥٢٧٧٨٨	(١-٩)، (٤٢٠-٢٨)	الضريبة المؤجلة
(٣٢١٥٦٦٢١٠)	(٥٥٩١٦٢٩٧٩)	٤٨٩٣٠٨٥٧	(٥٠٦٧٢٩٩١٨)		صافي (خسائر) / أرباح الفترة بعد الضريبة وينتمي توزيعه كما يلى:
(٢٤٨٣١٣٩٨٤)	(٤٥٤٢٤٥٠١٨)	١٧٥٩٩٩٥٠٨	(٣٤٠١٨١١٥٢)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(٧٣٢٥٢٢٦)	(١٠٤٩١٧٩٦١)	(١٢٧٠٦٨٦٥١)	(١٦٦٥٤٨٧٦٦)		نصيب الحقوق غير المسيطرة في (خسائر) الشركات التابعة
(٣٢١٥٦٦٢١٠)	(٥٥٩١٦٢٩٧٩)	٤٨٩٣٠٨٥٧	(٥٠٦٧٢٩٩١٨)		صافي (خسائر) / أرباح الفترة
(٢٤٠٦)	(٣٣٩٩)	١٣١٧	(٢٥٤٥)	(٢١)، (٢١-٢٨)	النصيب الأساسي للسهم في صافي (خسارة) / الأرباح للفترة (جنيه/سهم)

■ الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
 (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جذب</u>	<u>جذب</u>	
(٥٥٩ ١٦٢ ٩٧٩)	(٥٠٦ ٧٢٩ ٩١٨)	صافي (خسائر) الفترة
		<u>بنود الدخل الشامل الأخرى</u>
٢٠٨ ٢٧٩ ٤٩٨	٤٨١ ٧٦٩ ٣٣٨	فروق ترجمة الكيانات الأجنبية
<u>(٣٥٠ ٨٨٣ ٤٨١)</u>	<u>(٢٤ ٩٦٠ ٥٨٠)</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة
		<u>يتم توزيعه كما يلى:</u>
(٣٣٩ ٦٩١ ٢٩٤)	(١٢٨ ٢٠٢ ٧٧٧)	نصيب حقوق مساهمي الشركة القابضة
<u>(١١ ١٩٢ ١٨٧)</u>	<u>١٠٣ ٢٤٢ ١٩٧</u>	الحقوق غير المسيطرة
<u>(٣٥٠ ٨٨٣ ٤٨١)</u>	<u>(٢٤ ٩٦٠ ٥٨٠)</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

■ الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

لفر الدخلة للصلب - الإسكندرية
مساهمة مصرية (٢)

لتغيرات في حقوق الملكية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

صافي حقوق الملكية	حقوق الملكية غير المسيطرة	صافي حقوق مساهمي شركة	توزيعات لقاصة	(خسارة) / أرباح العام	فرق ترجمة بلغات الأجنبيّة	أرباح المرطبة	شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)	الاحتياطيّات	ليس نمل لمصر والمدفوع	لفرق ناتج عن عمليات بقاء وتغير في حقوق الملكية			
												جنيه	جنيه
٣٥٥٤٤٥٤٤٣٥	٨١٧٥٢٦٥٨٥	٢٢٢٧٩٢٧٨٥٠	(٢٦٠١٠٧٢٣٥)	(١٩٩٣٠٤٢٩١)	٣٤٩٤٩٥٢١٨	٤٤٧١٤٥٩٤٧	(٣٦٠٤٥٨٧٥٤)	٩٢٤٧١٥٧٦٥	١٣٣٦٤٤١٣٠٠	رصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤			
—	—	—	—	١٩٩٣٠٤٢٩١	—	(١٩٩٣٠٤٢٩١)	—	—	—	أرباح المرطة - أرباح علم ٢٠١٤			
—	—	—	٢٦٠١٠٧٢٣٥	—	—	(٢٦٠١٠٧٢٣٥)	—	—	—	أرباح نقدية فعليّة خلال علم ٢٠١٤			
(٦٠٢٣٤٤٥٥)	(٢١٢٨٤٧)	(٥٨٠٢١٥٥٨)	—	—	—	(٥٨٠٢١٥٥٨)	—	—	—	أرباح نقدية عن أرباح علم ٢٠١٤			
(١٠٤٩١٧٩٦١)	(١٠٤٩١٧٩٦١)	—	—	—	—	—	—	—	—	حقوق الأقلية في (خسائر) الشركات التابعة			
٢٠٨٢٧٩٤٩٨	٩٣٧٢٥٧٧٤	١١٤٥٥٣٧٢٤	—	—	١١٤٥٥٣٧٢٤	—	—	—	—	صلة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية			
(٤٥٤٢٤٥٠١٨)	—	(٤٥٤٢٤٥٠١٨)	—	(٤٥٤٢٤٥٠١٨)	—	—	—	—	—	تضليل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥			
٢٦٤٤٣٣٦٥٥١	٨٠٤١٢١٥٥١	١٨٤٠٢١٤٩٩٨	—	(٤٥٤٢٤٥٠١٨)	٤٦٤٠٤٨٩٤٢	(٧٠٢٨٧٢٣٧)	(٣٦٠٤٥٨٧٥٤)	٩٢٤٧١٥٧٦٥	١٣٣٦٤٤١٣٠٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١٥			
—	—	—	—	٣٦٧٤٦٢١٤٩	—	(٣٦٧٤٦٢١٤٩)	—	—	—	أرباح المرطة - أرباح علم ٢٠١٥			
(٢١٢٧٢٧٩)	(٢١٢٧٠٨)	(١٩٠٩٥٧١)	—	—	—	(١٩٠٩٥٧١)	—	—	—	أرباح نقدية عن أرباح علم ٢٠١٥			
(٦٦٥٤٨٧٦٦)	(١٦٦٥٤٨٧٦٦)	—	—	—	—	—	—	—	—	حقوق الأقلية في (خسائر) الشركات التابعة			
٤٨١٧٦٩٣٣٨	٢٢٩٧٩٠٩٦١	٢١١٩٧٨٣٧٧	—	—	٢١١٩٧٨٣٧٥	—	—	—	—	صلة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية			
(٣٤٠١٨١١٥٢)	—	(٣٤٠١٨١١٥٢)	—	(٣٤٠١٨١١٥٢)	—	—	—	—	—	تضليل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦			
٤٦٧٥٩٣٩٥٠٢	٢٣٧٦٠٧٣١١١	٢٢٩٩٨٦٦٣٩١	—	(٣٤٠١٨١١٥٢)	٥٨٨٣٢٣٥٨٢	(٢٧٣٥٧٦٧٢١)	٦٤١٤٣٦٦٧	٩٢٤٧١٥٧٦٥	١٣٣٦٤٤١٣٠٠	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦			

بيانات وسياسات المحاسبة المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متعممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

إيضاح رقم	٢٠١٦/٩/٣٠ جنية	٢٠١٥/٩/٣٠ جنية
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي (خسائر) الفترة قبل الضرائب والحقوق غير المسيطرة		
تعديلات لنسوية صافي (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
أهلاك الأصول الثابتة		
(أرباح) رأسمالية		
فوائد تمويلية		
إيرادات فوائد دائنة		
استهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة		
فرق أسعار صرف عملات أجنبية		
رد خسائر الانخفاض في المخزون		
رد خسائر الأضمحلال في قيمة العمالة والأرصدة المدينة		
مخصصات مكونة خلال الفترة		
خسائر الانخفاض في قيمة المخزون		
استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لإيقراض طويل الأجل		
الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للأراضي طويلاً الأجل		
الفروق الناشئة عن التغير في الترامات نظام المعاش التكميلي		
التغير في المخزون		
التغير في العمالة والمديون والمستحق من أطراف ذات علاقة		
التغير في الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى والمستحق لأطراف ذات علاقة		
الالتزامات نظام المعاش التكميلي		
صافي النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل		
فوائد مدفوعة		
ضريبة الدخل المدفوعة		
توزيعات أرباح مدفوعة للعاملين ومكافأة مجلس الإدارة		
المستخدم من المخصصات		
صافي النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل		
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ		
مقوضات من بيع أصول ثابتة		
مدفوعات لاقتناء أصول أخرى		
مدفوعات لإيقراض الغير		
متحصلات من إيقراض للغير		
مقوضات من استرداد استثمارات مالية (أذون خزانة)		
مدفوعات لاقتناء استثمارات مالية (أذون خزانة)		
إيرادات فوائد محصلة		
صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقوضات من عقود قروض		
مدفوعات عن أقساط قروض		
مقوضات من تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل		
مدفوعات عن تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل		
فوائد محللة على أصل القرض الخاص بشركة تابعة (مدفوعات) مقوضات من بنوك - تسهيلات ائتمانية		
التغير في الودائع النقدية والحسابات الخارجية المجمدة		
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للمساهمين		
صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		
فرق ترجمة قوائم مالية		
النقدية وما في حكمها أول الفترة		
النقدية وما في حكمها آخر الفترة		

* الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

نبذة عن الشركة

- ١

تأسست شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعديل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجاري تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.

وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.

مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.

مقر الشركة العجمي - البيطاش، الإسكندرية - مصر. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس/ فاروق زكي إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ/ محمد رائد البيلاوي.

الشركات التابعة

- ١-١

فيما يلى بيان بنسبه الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية والتي تم إدراجها بالقواعد المالية المجمعة الدورية:-

نسبة المساهمة	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠
%٩٠	%٩٠	شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)
%٤٤	%٤٤	شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)

مساهمات مباشرة

- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)
- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)

مساهمات غير مباشرة

- شركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسيبوكات (ش.م.م)
(شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")

١-١-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة في ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجاري برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.

يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، ونشاط التخزين والاتجار في جميع أنواع الزيوت والشحوم والسوبار ونشاط التأجير التمويلي.

مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.

مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة - قطعة رقم ٦ - الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الأداري لشركة العز الدخلية للصلب - الدخلية - الإسكندرية - مصر.

٢-١-١ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة" - شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً - وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانت وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.

وفي ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ في ٥ مايو ٢٠٠٨ والذي تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانت وحوافز الاستثمار فيما يخص إثناء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال بعض الصناعات والتي منها صناعة الحديد والصلب فقد تم حمو عبارة "بنظام المناطق الحرة الخاصة" من اسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجارى بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.

يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في إنتاج لفائف وشراطط الصلب المسطح المدفلة على الساخن والمدفلة على البارد والمعالجة بالأحماض والزيوت وإنتاج الواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماض والزيوت وال الحديد الإسفنجي والجير المحروق ومربيعات ويلات الصلب.

واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كالأعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.

بدأ التشغيل الفعلي لمصنع اعتباراً من الأول من يونيو ٢٠٠٤ بصدور شهادة القبول النهائي للمصنع.

بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري إثناء الأعمال بصفة جوهرية.

بدأ التشغيل الفعلي لمصنع حديد التسليح اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢ بصدور شهادة الاستشاري إثناء الأعمال بصفة جوهرية.

بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكي ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً لقيمة الأسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكي للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥٪ من رأس المال بعد الزيادة. وذلك تحقيقاً لاستراتيجية شركة العز الدخلية للصلب- الإسكندرية (الشركة القابضة) في النمو والتكميل.

وقد تم سداد الدفعه الثالثة والإخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثل ٣٣٪ من تلك الزيادة ببناءً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالي المدفوع مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي والذي يمثل ١٠٠٪ من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال المصدر للشركة بعدد ١٥ مليون سهم يواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم الواحد، بقيمة أسمية ١٠ دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها ٧ دولارات أمريكي للسهم الواحد، وبإجمالي مبلغ ٥٥٠ مليون دولار أمريكي علي أن يكون الأكتتاب عن طريق تحويل داتنة شركة حديد عز لدى الشركة إلى رأس المال وبالتالي أصبح رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي موزع على ٧٥ مليون سهم القيمة الأسمية للسهم ١٠ دولار أمريكي. وتم إدراج مبلغ ١٠٥ مليون دولار أمريكي كعلاوة إصدار ضمن حقوق ملكية شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

٣-١-١ شركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسيوكيات

تأسست شركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسيوكيات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.

يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم المواصلات والمسيوكيات ومستلزمات الإنشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.

أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

-٢-

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

-١-

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

أسس القياس

- ب -

تعد القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس التكلفة التاريخية معدلة إلى قيمتها العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع - إن وجدت.

لأغراض العرض تم استخدام التبويب المتداول وطويل الأجل في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية، بينما تم تحليل المصروفات في قائمة الدخل المجمعة الدورية على أساس وظيفي. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية.

عملة التعامل وعملة العرض

- ج -

يتم عرض القوائم المالية المجمعة الدورية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.

استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- د -

إن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءً على ذلك تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.

وفيما يلى أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-

- ١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٩، ٢٥).
- ٢- الأضمحال في قيمة العملاء والمديونون (إيضاح رقم ١١).
- ٣- الأضمحال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمتأحة للبيع (إيضاح رقم ٦).
- ٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٤-٢٨ ج).
- ٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٦).
- ٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ١٨).

قياس القيمة العادلة

- ه -

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر المسائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

بيانات متخصصة للفوائد المالية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٤ - الأصول الثابتة (بالصافى)

الإجمالي	مدادات	أثاث ومعدات	عدد وأدوات والانتقال	ألات ومعدات	
				مكاتب	وسائل نقل
٢٠٤٢٥٥٦٦٩٣١	٣٨١٦٠٩٩٢	٦١٩٢٤١٠١	٧٠٥٧٧٣١٨	١٨٨٥٠٦٣٠٩	١٥٣١٨٩٥٧٩٥٩
١٦٠١٩٢٩٩١	٥٢٢٦١٨٥	٥٩٢٠٧٩٩	٨٣٣١٤٢٣	٦٣٠٠٥٧	٤٩٤٧٥١٠٦
٦٧٥٦٥٨١٤	(٢٠٨٥٤)	(٢٠٩٩٦٣٠)	(١٤٨٤٩٢٢)	(١) ٧٧٠٥٤٨	(٨٥٣٤٨٤٢)
١٢٠١٦١٠١٥٦	—	٥٧٩٧٦١٩	٣٠٨٣٧٣	٣٦١٧١٧٨٣٢	١٣٥٩٥٧٤٢
٤١٧١٩٨٠٦٢٦٩	٤٣٣٦٦٣٣	٦٧٩١٧٦٦	٨٣٢٢١٤٣٩	١٩٣٣٦٤٩١	١٦١٦٨٣٦٤٦٠
٩٧٢٣٤٧٤١٨١	٣٣٧٦٥٢٢٨	٤٥٣١٢٤٧٦	١١٤٦٠٦١٦	٤١٤١٢٠٤٤٣٩١	—
٥٣٨٠٦٥٩٣٨	٣٧٣٤٨٧٨	٤٦٦٢٢٠٨٣	٦٥٢٤٩٠٢	٤١٨٢٨٩٩٧٣	٨٠٨٨٣٦٧١
(٦٦٤١٢٠٥٠)	(١) ٢٠٤٣	(١) ٢٠٩٩٦٣٠	(١) ٤٨٤٩٢٢	(١) ٥٢٥٢٠٢٠	(٨٥٣٤٨٤٢)
٣٤٥٣٠٦٨٨	—	٢٠٥٩٩٣٩	٣٠١٦٠٤	٣٧١١٠١٣٦٥	—
١٠٥٤٠١٦٦٤٩٩	٢٠٣٣٥٩٧٩	٣٨١٣٤٧٦١٩	٥٦٠٠٨٦٧١	١٣٧١٤٧٥٠٦	٨٧٣٨٠١٤٦٢٤٠
١١١٧٩٦٤١٢٧٨	٢٣٣٠٣٣٦	٢٩٥٧٠٥٠٧	٢٩٢١٢٧٦٨	٥٦١٩٦٥٨٥	٣٠٥٥٥٥٢٩٢٥
١٠٧٥٢٠٩٢٧٥	٢١٥٥٨٨٤٧	٢٥٢٦٤٨٤٢	٢٨١٥٨٨٧٣	٧٣٩٠٢٩٣	٥٦٠٨٣٠١٩٠
٥٢٤٢٨٤١٥٩	١٠٧٦٩٦٩٦	٢٥١٨٢٨٩	٢٢١٩٣٧٥٢	٥٨٣٥٤٨٣٤	١٣٥٩٨١٤٢
١٩٤٤٨٥٦٦٦٥٨	٣٧٠٤٨٨٦	٤٨٦٨٧٩٤٠	٦١٣٣٦٣٨٥	١٥٨٢٠٩٠١٩	١٤٦٨٣٤٤٦٣٧٠
١٣٣٥٥٤٧	١١٧٣٥٨٨٥	١٠٤٣٩٥١	٥٨٣٣٢٦٢	٢٣٠٩٢٢١	٢٣٠٩٢٢١
(٨٢٤٣٣١٧)	(٢٠١١١٩٦)	(٢٠١٠٢٥٩)	(٢) ٧٣١٧١٦	(٢) ٧٣١٧٦٧	(٢) ٧٣١٧٦٧
٧٦٢٠٦٣٨	—	١٣٤٧٤٨٤	١٩٥٥٤٠	٥١٨٧٧٣٦٩٢	٨٦٢٣٨٥٨
٢٠٣٣٥٨٩٦٧٦	٣٦٧٧٣٥٣٥	٥٨٦٩١٦	٦٩٣٠٨٨	١٧٩٠٣٧٩٦١	١٥٤٦١١٠٠
٨٩٢٨٤٥٦٣٧	٣٠٩٥٦٩٥٩	٣٨١١٣٤٤١٩	٣٠١١٩٨٤	٨٨١٥١٣٩٧	٧٤٨٠٥٣٦١٣٨
٤٩٨٤٨٣٩	٣١٧٤٨٢٣	٣٤١٢٧٤١	٤٧٩٠٣٠٨	٢٠٤٨٩٠٩١	٣٩٤١٩٧٨٩٧
(٨٢٤٣٣١٧)	(٢٠١١١٩٦)	(٢٠١٠٢٥٩)	(٢) ٧٣١٧١٦	(٢) ٧٣١٧٦	(٢) ٧٣١٧٦
١٩٩٤٦١٤٨	—	٩٩٣١٩٦	١٨٥٣١٩	١٥٧٥٩٣٤٧٥	٣٨٤٩٥٠٨١
٩٦١٨١٩٧١٥٦	٣٣٥٨٩٥١٨	٤٣٥٩٢٩٠٩	٨٣٢٢٢٥١٠	١٣٨٦٨٠٨٢	—
١٠٧١٧٦٩٧٥٦	٢٤٤٧٩٥٨	٥٥٣٧١٧٩	٧٢٢٨٨١٨٥٩	٢٧٧٩٧٨٠٣٨٦	٥٥٧٣٣٤٤٤٨
١٠٥٥٢٠١١٠٣٨٢	٢٣٣٣٤٠١	٦٩٥٧٦٢	٧٩٥٥٧٦٢	٢٦٦٢٢٤٧٠١	٢٠١٤٢٣١٥٦

اصول مهنية دفتريا ولا تزال تعلم
المتعلقة في أول يناير ٢٠١٥
الإضافات خلال الفترة
الاستبعادات خلال الفترة
فروق ترجحه بالصلات الأجنبية
مجموع إملاك في أول يناير ٢٠١٥
مجمع إملاك في أول يناير ٢٠١٥
مجسم إملاك في أول يناير ٢٠١٥
فروق ترجحه بالصلات الأجنبية
مجموع إملاك في أول يناير ٢٠١٥
مجسم إملاك في أول يناير ٢٠١٥
فروق ترجحه بالصلات الأجنبية
مجموع إملاك في أول يناير ٢٠١٥

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراء من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - أفراد وجهات مختلفة).

طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهنأ عقارياً وتجارياً ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والتعاونة والتأمين الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك روبل بتاك - أوف أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية) - (ايضاح رقم ١٤).

تتضمن تكلفة الأرضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصرى (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بعرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.

الأراضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبني الإداري للشركة - لم يتم توثيقها بعد بإسم الشركة حتى تاريخه.

يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة لشركة العز الدخلية للصلب - الشركة القابضة.

تتضمن الإضافات خلال الفترة تكلفة الات ومعدات ومباني وإنشاءات مصنع تدوير الخبث وفصل المعادن وتم البدء في التشغيل بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦ والمصنع مقام على ارض مستأجرة من شركة العز الدخلية - الإسكندرية.

لم يتم بعد توثيق عقد شراء الأرض المخصصة لشركة مصر لصناعة لوازم الموساير والمسبوكتات (شركة تابعة) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة والشركة في سبيل استيفاء الشروط والتراخيص الازمة لإتمام التوثيق.

قامت شركة مصر لصناعة لوازم الموساير والمسبوكتات (شركة تابعة) بالحصول على رخصة مؤقتة من هيئة المجتمعات العمرانية - جهاز مدينة السادس من أكتوبر لمدة ٣ سنوات حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٣ . ووفقاً لمذكرة المستشار القانوني للشركة فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والتراخيص الازمة للتشغيل فإن الوضع القانوني بشأن قرار التخصيص مستقر وجاري اتخاذ الإجراءات الازمة مع الجهات الإدارية المعنية.

٥- مشروعات تحت التنفيذ

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
٥٦ ٩٤٤ ١٩٣	٤٨ ٧٨٧ ٦٧١
٧٣ ٨٥٩ ٥٩٣	١٦٠ ٢٦٩ ٠٠٥
٤٠ ١١٦ ٩٠٠	٢٨ ١٣٩ ٤٤٧
<u>١٧٠ ٩٠٠ ٦٨٦</u>	<u>٢٣٧ ١٩٦ ١٢٣</u>

مشروعات تحت التنفيذ - الشركة القابضة

مباني وإنشاءات
آلات ومعدات تحت الترسيب
دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة

<u>المسطح "شركة تابعة"</u>
٣٦ ٣٠٨
٤٩ ٧٦٦ ٠٨٨
٤ ٢٢٨ ٤١٨
<u>٥٤ ٠٣٠ ٨١٤</u>
٤١ ٠٦١
٥٦ ٢٨٠ ٠٨٧
٤ ٧٨١ ٨٨٥
<u>٦١ ١٠٣ ٠٣٣</u>

مشروعات تحت التنفيذ - شركة العز لصناعة الصلب

مباني وإنشاءات
آلات ومعدات تحت الترسيب
دفعات من تحت حساب شراء أصول ثابتة

<u>المصنع تكسير الخبث وفصل المعادن*</u>
٣٥ ٠٥١ ٢٣٣
١ ٥٤٦ ٤٨٤
<u>٣٦ ٥٩٧ ٧١٧</u>
--
--
--
<u>٦٤٦ ٨٠٠</u>
--
<u>٦٤٦ ٨٠٠</u>
<u>٦٤٦ ٨٠٠</u>

مشروعات تحت التنفيذ - شركة حديد للصناعة والتجارة

والمقاولات - كونتراسيل - شركة تابعة

مصنع تكسير الخبث وفصل المعادن*

آلات ومعدات تحت الترسيب
مباني تحت التنفيذ خاصة بالمشروع

عمرة لمحطة الوقود

دفعات لشراء طلبات محطة الوقود

<u>المواسير والمسيوكات "شركة تابعة"</u>
٤٣ ٢٢٥
٤٣ ٢٢٥
<u>٢٦١ ٥٧٢ ٤٤٢</u>
١ ١٤٢ ٧٣٨
١ ١٤٢ ٧٣٨
<u>٣٠٠ ٠٨٨ ٦٩٤</u>

مباني ****

* يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي تخضع الشركة القابضة ولم يتم الانتهاء منها حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وهي كالتالي:-

- ١ مشروع تطوير مصنع مسطحات الصلب (CSP Plant)
- ٢ مشروع تخطيط موارد المنظمة .ERP System
- ٣ مشروع السور الجنوبي للأرض الغربية
- ٤ مشروع سحب الأتربة بمصنع الجير الثاني (Central Bag Filter)
- ٥ مقص بمصنع درفلة الأسياخ الأول (CC Shear)
- ٦ مشروع إمتداد عنبر الشحن (Ladle aisle extension)
- ٧ ونش علوي بمصنع درفلة الأسلاك (Over head crane)
- ٨ مشروع شفط الأبخرة الصفراء الناتجة من تقطيع الخبث - أرض بستان.
- ٩ ونش تلسكوب بورشة الصيانة الميكانيكية (Telescopic crane).

تم خلال الفترة الانتهاء من خط إنتاج تدوير الخبث وفصل المعادن وتم البدء في التشغيل بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦ **

*** تتمثل المباني في المنصرف من تحت إنشاء عدد ٢ جمالون بموجب موافقة محضر مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٣ بتكلفة إجمالية تقدرية تبلغ مليون جنيه.

-٦ الاستثمارات

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	١-٦
٨٩ ٩٣٤	٨٩ ٩٣٤	
		<u>استثمارات مالية في شركات شقيقة</u>
		قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقاً لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠ % من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٦٠٠ ألف جنيه.
٢٥ ٠٠	٢٥ ٠٠	-
١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز - الدخلية للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م) (نسبة المساهمة ٥٠ % من رأس المال).
١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	٢-٦
(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)	(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م) (نسبة المساهمة ٥ % من رأس المال). *
--	--	يخصم:
--	--	خسائر الأض محلل في قيمة الاستثمارات
٥١٠	٥١٠	-
١١٥ ٤٤٤	١١٥ ٤٤٤	قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة EZDK Steel UK LTD (نسبة المساهمة ٥٠ % من رأس المال) - تم وضعها تحت إدارة شركة BDO LLP البريطانية لتعثرها المالي ايضاح رقم (٦-٢٦).
٥١٠	٥١٠	إجمالي الاستثمارات

* قرر مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الأسكندرية (الشركة القابضة) بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ الموافقة على قيام الشركة بالإكتتاب في زيادة رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (أركوستيل) بما قيمته ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بشرط قيام شركة أركوستيل بإكمال الحزمة التمويلية لمشروعات التوسيع بها ولم يتم البدء في الإجراءات التنفيذية لتفعيل قرار تلك الزيادة حتى تاريخه.

٤-٧ إقراض طويل الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة الدورية بمبلغ ٣٤ مليون جنيه مصرى وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقاً لما يلى:-

رقم إيضاح	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١	جندي
سلف العاملين تسد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)	١٠٨٩٣٦٥٢	١١٣٤٧٠٥٢	
القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين يسد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)	١٧٣٠٥٠٣٦	(٢-٧)	١٩٣٦٥٧٣٠
القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) ويسد على أقساط لمدة تصل إلى ٧ سنوات (بدون فوائد)	٦٢١٨٠٩	(٤-٧)	٨٩٠٧٧٦
سلف العاملين - رحلة العمرة تسد على أقساط لمدة سنتين (بدون فوائد)	٨١٤٠٨١	(٦-٧)	٦٩١٠٨٠
سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)	٤٤٨٨٩٩٢	(٧-٧)	٢٣٨٠٦٩١
القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين	٣٤١٢٣٥٧٠	٣٤٦٧٥٣٢٩	
إجمالي قرض إسكان العاملين	٣٤٤٣٢٥٩٦	٣٧٦٦١٠٧٣	
بخصم: المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وارصددة مدينة أخرى)	(٥٣٨٢١٨٠)	(٥٣٢٧٧٦٦)	
القيمة الأساسية لقرض إسكان العاملين طويل الأجل	٢٩٠٥٠٤١٦	٣٢٣٣٣٣٠٧	
بخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين طويل الأجل	(١١٧٤٥٣٨٠)	(١٢٩٦٧٥٧٧)	
القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل	١٧٣٠٥٠٣٦	١٩٣٦٥٧٣٠	

يتمثل قرض إسكان العاملين في قيمة القرض الحسن المخصص لمساعدة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الإجمالية ٣٦ مليون جنيه مصرى وفقاً لقرارات مجلس إدارة الشركة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى.

قد تم منح القرض وفقاً لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصرى يتم تقسيتها على مدار ١٠ سنوات دون أي أعباء أو فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ عدد ١٧٧٥ مستفيد بقيمة اجمالية للفرض بلغت ٣٤,٤ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وارصددة مدينة أخرى - إقراض قصير الأجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (المماثل للجزء طويل الأجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلاها على قائمة الدخل المستقلة.

٤-٧- القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع يوابة (٨)

الممول	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طوبل الأجل بخصمه:	الممول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)	الممول إلى قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طوبل الأجل بخصمه:	إجمالي قرض اسكن العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
(٥٠١ ٠٠٠)	(٤٤٧ ١٢٥)	(١١)		
١٢٢٤ ١٢٥	٨٦٢ ٥٠٠			
(٣٣٣ ٣٤٩)	(٢٤٠ ٦٩١)			
٨٩٠ ٧٧٦	٦٢١ ٨٠٩			

يتمثل قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعقارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

قد تم منح القرض بواقع ثلاثة الاف جنيه مصرى عن السنة و بحد اقصى ٢٠ الف جنيه مصرى وفقاً لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى أعباء او فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفدين من هذا القرض حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ عدد ١٦٣ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ١,٣ مليون جنيه مصرى يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤٤٧ الف جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدینون وارصددة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طول الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناءاً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحديدها على قائمة الدخل المستقلة (ايضاً رقم ٨-٤٠).

تتمثل ملخص العاملين - رحلة العمر في قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٦-٧
٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصرى للعامل و ١٨ ألف جنيه مصرى للعامل مع فرد من الاسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذى تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى او ٢٠٠٠ جنيه مصرى في حالة فريدين من الاسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ و تعدياته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر و بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم العمارة بنسبة ٢٥٪ ليصبح الدعم الذى تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٢٥٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ٨٧٥ ١٨٧٥ جنيه مصرى او ٢٥٠٠ جنيه مصرى في حالة فريدين من الاسرة وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ١,٩ مليون جنيه مصرى ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الأجل.

نتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصرى حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصرى ويقتطع المبلغ المتبقى على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم الحج بنسبة ٢٥% ليصبح الدعم الذى تقدمه الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ ٥ جنيه مصرى وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ تمت الموافقة على زيادة قرض الحج ليصبح ٣٦ ألف جنيه بدلاً من ٣٠ ألف جنيه وكذلك زيادة الدعم من ٥ الآف جنيه إلى ٦ الآف جنيه، وقد ظهرت الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ١,١ مليون جنيه مصرى ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل.

-٨ أصول أخرى طولية الأجل

يتمثل هذا البند في المعادل لمبلغ ٣٢٤٨٢٨٣ دولار أمريكي (٢٤٧٨٤٧٢٤ جنيه مصرى) تم سدادها للهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الفترة بواسطة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للحصول على رخصة إنتاج حديد تسليح، وجارى حالياً إستكمال الإجراءات وتقديم المستندات اللازمة للحصول على الرخصة.

-٩ الضريبة المؤجلة

١-٩ يمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتبقية فيما يلى

<u>٢٠١٥ دسمبر ٣١</u>		<u>٢٠١٦ سبتمبر ٣٠</u>		<u>الضريبة المؤجلة</u>
<u>الأصول</u>	<u>الالتزامات</u>	<u>الأصول</u>	<u>الالتزامات</u>	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١٥١٨٣٥٨٥٠٢	--	١٦٢٣٢٤٨٤٢٩	--	الأصول الثابتة
--	٤٩٨٦٣٥١٠		١٠٦٨٧١١٦٠	المخصصات وخسائر الانخفاض في قيمة الأصول وأخرى
--	٨٨٨٢٢٠١٩٦		١٠٠٤٤٨١٤٠٣	خسائر ضريبية مرحلة خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
--	٣٩٧٧١٠٣١		--	خسائر ضريبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
<u>١٥١٨٣٥٨٥٠٢</u>	<u>٩٧٧٨٥٤٧٣٧</u>	<u>١٦٢٣٢٤٨٤٢٩</u>	<u>١١١٣٥٢٥٦٣</u>	<u>إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/التزام صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التلزم</u>
<u>٥٤٠٥٠٣٧٦٥</u>	<u>٥١١٨٩٥٨٦٦</u>			<u>بخصوص:</u>
(٢٤٧٥٠٨٠)	(٢٩١٩٨٨٩)			فروق ترجمة
(٦٨٧٨٠٩٠٠٦)	(٥٤٠٥٠٣٧٦٥)			الضريبة المؤجلة السابقة تحملها على قائمة الدخل المجمعة
<u>(١٤٩٧٨٠٣٢١)</u>	<u>(٣١٥٢٧٧٨٨)</u>			<u>الضريبة المؤجلة (المدرجة في) قائمة الدخل المجمعة الدورية عن الفترة/السنة المالية (إيراد)</u>

٢-٩ الأصول الضريبية المؤجلة غير المتبقية

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	<u>الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٢٤٩٥٢٥٤	١٩٣٥١٢٢	
٢٥٩١٧٣١	٢٥٩٣١٧٣١	
<u>٢٧٥٨٦٩٨٥</u>	<u>٢٧٨٦٦٨٥٣</u>	<u>المخصصات</u>
		<u>إجمالي</u>

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

٣-٩ تعديل سعر الضريبة

- صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن فرض ضريبة اضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على ارباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لاحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهورى بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلى:
- ١- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
 - ٢- استحداث باب بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.
- بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٩١.
- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل، علي أن ي العمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وفيما يلى أهم التغيرات الواردة بالقرار:
- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية.
 - ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
 - ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
 - ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ١٧/٥/٢٠١٥.

٤- المخزون

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	
<u>جذـه</u>	<u>جذـه</u>	
٨٧٠ ٥٥١ ٩٦٤	٦٥٥ ٠٠٩ ٧٤٨	خامات رئيسية ومساعدة
١٢١٣ ٦٣٨ ٥٠٤	١١٩٢ ٨٢٦ ٣٠٢	قطع غيار ومهام *
٢٥٣ ٥٦٧ ٩٧٠	١١٧ ٩٧٦ ٢٩٢	إنتاج غير تام (أطوال)
٣٦٣ ٧٣٦ ٧٣٧	٢٥٧ ٧٥٣ ٧١١	إنتاج تام (أطوال)
٢٤ ٥٣٨ ٢١٩	--	إنتاج غير تام (مسطحات)
٥٦٠ ٤٧٢ ٨٤٩	٦٧٣ ٤٥١ ٨٨٨	إنتاج تام (مسطحات)
٤ ٧٣٤ ٥٧٦	١ ٦١١ ٧٠٤	زيوت وشحوم وأخرى
<u>٣٢٩١ ٢٤٠ ٨١٩</u>	<u>٢٨٩٨ ٦٢٩ ٦٤٥</u>	

* تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهام بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة بمبلغ ٣,٢ مليون جنيه مصرى و٤,٣ مليون جنيه مصرى على التوالي.

- ١١ - العملاء والمدينون

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	<u>إيضاح رقم</u>	<u>عملاء وأرقاق قرض</u>
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>		
١٢٤٧١٧٧١	١٦١٧١٦٢٥٨		أوراق قرض موردين - أرصدة مدينة *
١٨٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠		تأمينات لدى الغير
٢٣٠٣٧٠٥	١٢٥٩٢٨٨٧٢		مصلحة الجمارك (أمانات) *
٤٦٢٨٧١١٨٦	٤٦٥٨١٩١٤٤		مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة **
٤٩٥٠٨٤٠	٢١١٩٥٢٣٦		مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنقاض ***
٦٤٦٢٢٠٨٤٩	٧٢٥٣٨٧٨٠٣		مصرفوفات مدفوعة مقدماً
١٢٧٤٧٧٣٠	١٢٧٤٧٧٣٠		ضريبة المبيعات
٣٩٩٧٦٣٨٣	٤٩٤٣٧٨٦٥		إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
١١٤٤٦٨٣٢٧	١٤٦٠٤٢٢٩٤	(٧)	إقراض قصير الأجل - قرض اسكان
١٢٣٤٢١٥٩	١٧٥٦٥١٠٢	(٧)	إقراض قصير الأجل - قرض اسكان العاملين
٥٣٢٧٧٦٦	٥٣٨٢١٨٠	(٧)	المتضاربين بمشروع بوابة (٨)
٥٠١٠٠	٤٤٧١٢٥		إقراض قصير الأجل - سلف العمرة
٢٠٢٩٩٤٨	١٩٣٤٨٩٧	(٦-٧)	إقراض قصير الأجل - سلف الحج
٦٤٠٥٤٧	١١٣٣٠٩٦	(٧-٧)	هيئة مياه الإسكندرية
٤١٦٩٨٦٣٣	٥٤٠٢٦٨١٧		مدينون - محكمة القاهرة الاقتصادية ****
٣٥٠٦٠٠٠	٣٥٠٦٠٠٠	(٥-٢٦)	إيرادات مستحقة
٤٢٧٤٧٧٣	٤٦٠٨٢٤٨		دفعات مقدمة من تحت حساب توزيع الأرباح *****
٦٥٣٩٦٣٠٨	١٢٨٧٣٣٩٠٨		مدينون متذوعون
١٢٩٢٠٣٨٨	٢٣٠٨٠٩٨٣		ودائع لأجل مجمدة*****
١٨٢٠٤٦٥١٨٣	٢٠٩٨٤٢٧١٢٨		<u>(يضم):</u>
<u>(٥٩٥٠٣١٩٦)</u>	<u>(٥٨٥٠٣١٩٦)</u>		<u>خسائر الأض محلل في قيمة العملاء والمدينون *****</u>
<u>١٧٦٠٩٦١٩٨٧</u>	<u>٢٠٣٩٩٢٣٩٣٢</u>		

يتضمن رصيد الموردين أرصدة مدينة مبلغ ٢٧,٨١ مليون جنيه مصرى (المعادل بمبلغ ٣,١ مليون دولار أمريكي) يتمثل في قيمة المستحق لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) طرف شركة إيرليكيد السخنة للغازات الصناعية طبقاً للاتفاق المبرم بينهم.

يتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى قيمة الدفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح والغرامات عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٤ وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-١-٢٠) ومبلغ ٢٣٢ مليون جنيه مصرى يمثل دفعه مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨ من تحت حساب فروق فحص عن السنوات ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣.

يتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنقاض في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الإنقاض للشركة القابضة بتصريف الخدمات التعدينية وساحات التسوين بميناء الدخلية وبالنسبة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وهي محل نزاع قانوني (إيضاح رقم ٢-٨-٢٦).

يتضمن الرصيد المستحق للشركة القابضة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وبالنسبة ٥٥,٦ مليون جنيه مصرى وذلك بعد خصم قيمة الغرامات المحكوم بها في الجناحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بالشركة القابضة وال الصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥١٤ نوفمبر ٢٠١٤ وبالنسبة ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى تم توزيعها مناصفة بين شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكلًا من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة وجاري اتخاذ الاجراءات القانونية لاسترداد هذا المبلغ من المحكمة (إيضاح رقم ٥-٢٦).

يتضمن الرصيد في قيمة مبالغ منصرفة للعاملين من تحت حساب توزيعات الأرباح (تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة).

يتضمن رصيد الودائع المجمدة في قيمة غطاء نقدي مقابل خطاب ضمان صادر من بنك الإمارات دبي الوطني (BNP) سابقًا لصالح شركة موبيل بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه مصرى (إيضاح رقم ٢٥).

خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والمدينون

الرصيد في ٢٠١٦ ٣٠ سبتمبر	الرصيد في أول يناير ٢٠١٦
جنيه	جنيه
٥٥٢٢٤١٩٦	٥٦٢٢٤١٩٦
٣٢٧٩٠٠	٣٢٧٩٠٠
٥٨٥٠٣١٩٦	٥٩٥٠٣١٩٦

خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والمدينون *

خسائر الأضمحلال في قيمة الموردين - أرصدة مدينة

يتضمن رصيد خسائر الأضمحلال في قيمة العملاء والمدينون قيمة مدینون ممتاز على الشركة القابضة مع هيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصرى علما بأن تلك القيمة ممتاز على امام القضاء بالإضافة إلى رصيد المديونية القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية لصالح الشركة القابضة وبالبالغ قيمته ١,٣ مليون جنيه مصرى.

- ١٢ الاستثمارات المالية (أذون خزانة)

تتمثل الاستثمارات المالية في قيمة شراء أذون خزانة مصرية ببيانها كالتالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	إضاح	رقم	القيمة الإستردادية لأذون الخزانة في تاريخ الاستحقاق	عوائد غير مكتسبة	القيمة الإستردادية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	بخصم:		
١٩٨٥٠٠٠	١٥١٥٠٠٠					
(٣٨٢٠٨٠)	(٣٨٨٣٣٧)	(٩-٢٨)				
١٩٤٦٧٩٢٠	١٤٧٦١٦٦٣					

معدل الفائدة %	القيمة الإستردادية لآذون الخزانة جنية	العوائد الغير مكتسبة في ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية	القيمة الإستردادية في ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية	المكتسبة حتى * ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية	اجمالي العوائد المدفوعة عند الشراء	تاريخ الاستحقاق عند الشراء
%						
%١٣,٣٠	١٦٠٠٠٠٠	٢١٣٢٢	١٥٧٨٦٧٨	٧٨١٨٢	١٥٠٠٤٩٦	٢٠١٦/١١/٠٨
%١٤,٤٠	٧٠٠٠٠٠	١٩٧٤٢	٦٨٠٢٥٨	٤٠٣	٦٧٦٢٥٦	٢٠١٦/١٢/١٣
%١٤,٣٥	٢٨٥٠٠٠٠	٩٥١٩٤	٢٧٥٤٨٠٦	٣٢٤٥	٢٧٥١٥٦١	٢٠١٦/١٢/٢٧
%١٣	٣٠٠٠٠٠	٢٦٠٦٨	٢٩٧٣٩٣٢	٤٦٩٢٢	٢٩٢٧٠١٠	٢٠١٦/١٠/٢٥
%١٤,٤	١٥٠٠٠٠٠	٤٢٣٥٠	١٤٥٧٦٩٥	٨٥٧٥	١٤٤٩١٢٠	٢٠١٦/١٢/١٣
%١٤,٣٥	٥٥٠٠٠٠٠	١٨٣٧٠٧	٥٣١٦٢٩٣	٦٢٦٣	٥٣١٠٠٣٠	٢٠١٦/١٢/٢٧
١٥١٥٠٠٠	٣٨٨٣٣٨	١٤٧٦١٦٦٢		١٤٧١٩٠	١٤٦١٤٤٧٣	

* يمثل المبلغ في قيمة إجمالي العوائد المكتسبة على استثمارات مالية (أذون خزانة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المنبع بنسبة ٢٠٪ من العوائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقاً لأحكام القانون.

- ١٣ - النقدية بالبنوك والصندوق

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	
<u>جذ</u>	<u>جذ</u>	
٢٩٣٢٤٣٣١٥٥	١٩٤٨٢٠٨٤٠٤	<u>بنوك عملة محلية</u>
٣٧٠٧٧٧٨٨	٢٦٨٦٥٠٠٣	حسابات جارية
٤٤٩٠٣٤٥٢٧	٣٦٠١٣٦٤٥٤	شيكات برس التحصيل
<u>٣٤١٨٥٤٥٤٧٠</u>	<u>٢٣٣٥٢٠٩٨٦١</u>	ودائع
<u>١٤٠١١٩٧٧</u>	<u>٢١١٩٦٣٣٥٧</u>	<u>بنوك عملة أجنبية</u>
<u>١٠١٦٣٦٦٧٧</u>	<u>٧٢٥٠٤٧٥٨</u>	حسابات جارية
<u>١١٥٦٤٨٦٠٤</u>	<u>٢٨٤٤٦٨١١٥</u>	ودائع لأجل
<u>١٠٢٦٣٩</u>	<u>١٧١٦٧٩٦</u>	<u>النقدية بالصندوق</u>
<u>٣٥٣٤٢٩٦٧١٣</u>	<u>٢٦٢١٣٩٤٧٧٢</u>	<u>رصيد النقدية بالبنوك والصندوق</u>
<u>(٣٣٧٦٩٦٢٩٢٩)</u>	<u>(٢٨٥٥٨٥٩٨٠٩)</u>	<u>البنوك ارصدة دائنة **</u>
<u>(٣٠٤٧٣٤٤٧١٧)</u>	<u>(٢٥٢٠٤٢٧١٦٥)</u>	بنوك عملة محلية
<u>(٦٤٤٣٠٧٦٤٦)</u>	<u>٥٣٧٦٢٨٦٩٧٤</u>	بنوك عملات أجنبية
<u>٣٥٣٤٢٩٦٧١٣</u>	<u>٢٦٢١٣٩٤٧٧٢</u>	رصيد البنوك الدائنة
<u>لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية</u>		
<u>١١٩٧٣٥١٥٠</u>	<u>١٣٣٥٣٧٨٥٠</u>	<u>رصيد النقدية بالبنوك والصندوق</u>
<u>بخصم :</u>		
<u>(٢١٦٤٧٩٥٦٧٦)</u>	<u>(١٢٢٤٩٥٤٥٠٢)</u>	<u>بنوك سحب على المكتشوف</u>
<u>(١٧٢١٤٩٥٣٧)</u>	<u>(٦١٠٦٢٢٢٠)</u>	ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجده وفي حدود
<u>١٣٣٥٣٧٨٥٠</u>	<u>١٣٣٥٣٧٨٥٠</u>	الاتمام المنوحة من البنوك
<u>صفى النقدية وما في حكمها في آخر الفترة لأغراض</u>		
<u>قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية</u>		

تتمثل بنوك - تسهيلات ائتمانية في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل المنوحة من البنوك المحلية بالجنيه المصري والعملات الأجنبية لتمويل رأس المال العامل والاعتمادات المستندية وذلك على أساس سعر فائدة مرتبطة بمتوسط سعر الاقراض والخصم الشهري المعلن بالبنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وطبقاً لسعر اللியور الشهري على المبالغ المسحوبة بالعملات الأجنبية وذلك وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع البنوك والخاصة بمنع الشركة حدوداً للتسهيلات الائتمانية في إطار خطة الشركة التمويلية (ايضاح رقم ١٤). **

كما تتضمن أرصدة البنوك ارصدة دائنة مبلغ ١,١ مليار مليون جنيه مصرى (المعدل لمبلغ ١٣٦ مليون دولار أمريكي) يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات المنوحة من البنوك المحلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مقابل ضمانات متعددة أهمها رهن حيازى على المخزون (ايضاح رقم ١٠) وكفالة تضامنية من شركة حديد عز وشركة الدخلة للصلب (الشركة القابضة) بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصرى (ايضاح ٩-٢٣) والتنازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وایداع كافة ايرادات البيع المحلي طرف البنك والتأمين ضد السطو والحريق على المخزون لصالح البنك، وذلك على أساس سعر فائدة مرتبطة بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزي بالإضافة إلى عمولة أعلى رصيد مدين على كافة العملات.

٤- الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

٤-١ قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل**٤-١-١ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة المحلية**

البيان	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
١- قروض بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)*	٥١٢ ٣٥٤ ٠٥٠	٤٣٤ ٥١٦ ٧٨٩
٢- تسهيلات بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة)**	١٦٤١ ٧٥٤ ٧٢٤	٢٠٠٨ ٠٢٧ ٣٧٧
٣- التزامات طويلة الأجل وأخرى****	٤٥ ٨٣٢ ٩٤٤	٤٠ ٤١٤ ٠٢٤
	<u>٢ ١٩٩ ٩٤١ ٧١٨</u>	<u>٢ ٤٣٧ ٩٥٨ ١٩٠</u>
---	---	---
١- قروض بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)***	٧٠١ ٠٥٠ ٦٨١	٢٠٦ ٩٤٢ ٤٩٨
٢- تسهيلات بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة)**	٣٢٨ ١١٣ ١٧٠	٢٩٠ ١٣٦ ٥٢٥
٣- التزامات طويلة الأجل أخرى بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)****	<u>١ ٠٢٩ ١٦٣ ٨٥١</u>	<u>٤٩٧ ٠٧٩ ٠٢٣</u>
	<u>٣ ٢٢٩ ١٠٥ ٥٦٩</u>	<u>٢ ٩٣٥ ٠٣٧ ٢١٣</u>

شروط السداد	سعر الفائدة
في تاريخ الاستحقاق النهائي أقساط نصف سنوية	سعر الكوريدور ليداع +٪٢,٥ سعر الكوريدور للاقراض +٪٠,٥
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكوريدور للاقراض +٪١,٥ ٪١,٧٥
٤-% فوق سعر الليبور الشهري	في تاريخ الاستحقاق النهائي

جدول بأسعار الفائدة وشروط السداد**١- قروض وتسهيلات عملة محلية**

فائدة متغيرة

٢- قروض وتسهيلات عملة أجنبية

فائدة متغيرة

* يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري بالرصدة المقارنة مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصرى والذى يتمثل فى الرصيد المتبقى من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذى تم إبرامه مع مجموعة من البنوك بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربى الأفريقى الدولى الوكيل والمرتب الرئيسى لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسى وبنوك لها صفة بنوك مشاركة). وقد تم سداد الرصيد المتبقى من عقد التمويل وبالبالغ ١٧٩ مليون جنيه مصرى في ٥ أغسطس ٢٠١٦.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصرى بعرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن الهيكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعه واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ١,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

و قد تم ابرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمد فترة التمويل الدوار متسط الأجل لمدة ثلاثة سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨ . وبلغ الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٥١٢ مليون جنيه مصرى.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً – بنك قطر الوطنى الاهلى حالياً – في الأول من أبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصرى او ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعه واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

وقد تم ابرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل. وقد تضمن التسهيل الدوار المتسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤٧٢ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤٤ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٥٥ مليون دولار أمريكي.

* قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك المصرى لتتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل المنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متسط الأجل (مدته ٣ سنوات) ينتهى في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٩٠ مليون جنيه مصرى او ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجارى للشركة.

وقد تم ابرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٥ حيث تم إخطار الشركة بتعديل سعر الفائدة المدينة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري علي أن يتم تطبيقها وفقاً لبنود العقد كما تم اخطار الشركة في ٢٥ مايو ٢٠١٦ بمد فترة التسهيل الدوار المتسط الأجل لمدة سنة إضافية يستحق في ٣٠ إبريل ٢٠١٨ .

وقد تضمن التسهيل الدوار متسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٣٩٠ مليون جنيه مصرى.

* بتاريخ الاول من أغسطس ٢٠١٤ تم الاتفاق مع البنك العربي الافريقي الدولي على مد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوعة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ثلاثة سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجاري للشركة بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض لليلة واحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار إلى أنه في حالة أي سداد جزئي أو كلي من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المحدد.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده ٧٧٩ مليون جنيه مصرى.

*** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالدولار الأمريكي بعرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديات في خط حديد تسليح ومشروع معالجة الآثار الجديدة وتصنيع محولين لحديد تسليح و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وتم مد تاريخ الاستحقاق لمدة عام ليصبح ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لحين تجديد القرض المذكور.

وقد تم ابرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ حيث تم تعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

ويبلغ الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤٤٤ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي مدرج ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

**** يقوم بنك روبل بنك اوف سكوتلاند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) (Intercreditor Agent) بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسورة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك.

وطبقاً لاتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك روبل بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتبازن عن حقوق الشركة التابعة في عقود الانتاج والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنك (إيضاح رقم ٤، ٥، ١٠).

تحسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقرض بضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي على أساس سعر فائدة متغير مرتبطة بسعر الليبور، وتحسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبطة بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي.

هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنك لإعادة جدولة أقساط القروض مرة أخرى (إيضاح رقم ١٤-٢).

وقد بلغت أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مبلغ ١٠٤ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٩١٩,٧ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦.

يتمثل بند التزامات طويلة الأجل أخرى بالعملة الأجنبية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في قيمة اقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٣٢٨ مليون جنيه مصرى من شركة دانييل بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحسب فوائدة على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئه الميناء عن سنوات سابقة وهي محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٤-١-١-١-١ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام

٤-١-٢-١-١-١ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة المحلية

٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه	أقساط قروض خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) التزامات قصيرة الأجل أخرى *
٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	—	
—	٦٨ ١١٠ ٥٧٩	
٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	
<u>٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣</u>	<u>٧٢٠ ٨٣ ٨٨٨</u>	

٤-١-٢-١-٢-١-١-١ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة الأجنبية

٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه	إيضاح رقم
٣٩١ ٥٠٥ ٠٠٠	٤٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	أقساط قروض خاصة بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)
٨٢٩ ٨٧٢ ٤١٢	٨٥١ ٦٣٦ ٥٣٢	أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة (١-١٤) الصلب المسطح (شركة تابعة)
<u>١ ٢٢١ ٣٧٧ ٤١٢</u>	<u>١ ٢٩٥ ٦٣٦ ٥٣٢</u>	
<u>١ ٥٨٤ ٦٣٦ ٤٣٥</u>	<u>١ ٣٦٧ ٧٢٠ ٤٢٠</u>	

* تقوم الشركة القابضة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحدد بشروط الترخيص والمترافق عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدنى كلى.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية.

ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبي للشركة القابضة انه وفقاً للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا وللجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فإن صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة للسداد خلال عام في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة المينا و مصلحة الضرائب على المبيعات حول خصوص رسم التداول و مقابل الانتفاع المستحق لهيئة المينا عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلى القضاء.

وقد ترتبت على هذا النزاع بين الهيئة و مصلحة الضرائب أن تكون الشركة القابضة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة المينا الإسكندرية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد فقامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بطالبة الشركة القابضة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة المينا والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة.

وعليه قامت الشركة القابضة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وبحلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (ايضاح رقم ١-٨-٢٦).

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم احقيه الهيئة العامة لمينا الإسكندرية في طالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعادات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتناول الخامات بميناء الدخيلة واسغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بالتشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعادات لعدم خصوصه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة مينا الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضربيه عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خصوص الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكد الحقائق من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناء على ذلك قامت هيئة المينا بمخاطبة البنك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة المينا على ارصده الشركة لدى البنك (ايضاح رقم ٢-٨-٢٦).

وقد تم ادراجه المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند العمالة والمديون (ايضاح رقم ١١).

مودعون وأرصدة دائنة أخرى

-١٥-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	مودعون
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	أوراق دفع
١٧٨٢ ٢٤٢ ٠٨٨	١٨١٦ ٠٤٢ ٩٥٨	عملاء - أرصدة دائنة
٥٩٩٩ ٩٨٦	٢٢ ٤٩٨ ٩٥٢	فوائد مستحقة
٧٣٧ ٥٣٨ ٤٦١	٦١٧ ٦٩٨ ٨٢٨	مصرفوفات مستحقة
٨٣ ٣٦٢ ٤٦٤	١٠٩ ٤٨٥ ٣١٠	ضريبة المبيعات
١٦٧ ٨١٢ ٢٦٩	١٨٠ ١٨٣ ٢٥٤	تأمين أعمال محتجزة
١١٧ ١٩٠ ٤٦٤	١٩٨ ٢٠١ ٤٤٤	مصلحة الضرائب
٢٣ ٣٠٣ ٥٥٢	٢١ ١٢٤ ٦٧٢	هيئة مينا الإسكندرية
٧٤٦١ ٤٠٧	١٨ ٥٠٥ ٤١٥	دائنومن متتنوعون
٤٧٣٦ ٩٣٥	٤٠ ٥٧٠ ٣١٧	
٣٧ ٧٧٠ ٢٥٨	٣٩ ٨٢٩ ٩٠٦	
٢٩٦٧ ٤١٧ ٣٨٤	٣٠٦٤ ١٤١ ٠٥٦	

- ١٦ المخصصات

الرصيد في ٢٠١٦/٩/٣٠	المستخدم خلال الفترة	التدعم خلال الفترة	الرصيد في ٢٠١٦/١/١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢١٠٤٧٢٩٥	--	٤٠٠٠٠	٢٠٦٤٧٢٩٥
١٦٨٧٩٤٦	(٢٦٧٠٧٢)	--	١٩٥٥٠١٨
٢١٢١٦٠٨٥١	(٢٦٧٠٧٢)	٤٠٠٠٠	٢٠٨٤٧٢٩١٧

* يمثل مخصص الضرائب والمطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات دورياً وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

التزامات نظام المعاش التكميلي**- ١٧**

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح كلاً من شركة عز الدخلية - للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركات وذلك لاستيفاء به أي من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لاي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمّل الشركة باقي التكالفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٩,٧٧ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي مبلغ ٥,١ مليون جنيه مصرى حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وقد بلغت قيمة تكالفة نظام المعاش التكميلي عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٣,٣ مليون جنيه مصرى تم تحديدها على قائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري.

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	القيمة الحالية للتزامات النظام الغير ممولة (بخصم):
جنيه	جنيه	
١١٤١٥٤٩١٣	١٢٥٧١٩١٦٦	تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها *
(٥٧٧٠٥٨٥٢)	(٥٣٥٠٨٩١١)	إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي ويوزع كالتالى:-
٥٦٤٤٩٠٦١	٧٢٢١٠٢٥٥	
٣٧٥٧٤٧٨	٤٥٢١٨٨٨	الدرج ضمن التزامات المتداولة
٥٢٦٩١٥٨٣	٦٧٦٨٨٣٦٧	الدرج ضمن التزامات طويلة الأجل
٥٦٤٤٩٠٦١	٧٢٢١٠٢٥٥	

* يمثل البند في تكالفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا طبقاً لحساب الخبير الاكتواري والصادر لها تقرير اكتواري.

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة المالية فيما يلي:

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	
<u>جذر</u>	<u>جذر</u>	
٩٠ ٤٢٨ ٧٣٧	١٠١ ٨٠٦ ٣٤٣	الرصيد أول العام
٣ ٤٢٣ ٣٩١	٢ ٥٨٩ ٤٨٢	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٩٥٤ ٢١٥	٦ ٦٩٢ ٧٠٧	تكلفة العائد
<u>١٠١ ٨٠٦ ٣٤٣</u>	<u>١١١ ٠٨٨ ٥٣٢</u>	
<u>١٥ ٥٠٥ ٧٧٠</u>	<u>١٩ ٨٠٥ ٨٤٥</u>	اشتراكات العاملين المدفوعة
<u>١١٧ ٣١٢ ١١٣</u>	<u>١٣٠ ٨٩٤ ٣٧٧</u>	
<u>(٣ ١٥٧ ٢٠٠)</u>	<u>(٥ ٠٤٦ ٢٠٠)</u>	<u>بخصم:</u> معاشات مدفوعة
<u>١١٤ ١٥٤ ٩١٣</u>	<u>١٢٥ ٨٤٨ ١٧٧</u>	

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة الدورية خلال الفترة / العام فيما يلي:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	
<u>جذر</u>	<u>جذر</u>	
٣ ٤٤٩ ٦٩٩	٢ ٥٨٩ ٤٨٢	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٩٧٠ ٨٦٩	٦ ٦٩٢ ٧٠٧	تكلفة العائد
١ ٠٧٧ ٥٩٦	٤ ٠٩٧ ١٠٥	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة
<u>١٢ ٤٩٨ ١٦٤</u>	<u>١٣ ٣٧٩ ٣٤٤</u>	

وتنتمي الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبراء الأكتواريين فيما يلي:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	<u>متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا</u>
%١٥,٢٥	%١٥,٢٥	أ- معدل سعر الخصم
%١١	%١١	ب- معدل تضخم الأسعار
<u>%١٤,٥</u>	<u>%١٤,٥</u>	<u>متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا</u>
<u>%١٠</u>	<u>%١٠</u>	أ- معدل الخصم
		ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبراء الأكتواريين:-

<u>معدل الخصم</u>	<u>معدل الخصم</u>	<u>معدل الخصم</u>	<u>معدل الخصم</u>	<u>القيمة الحالية للالتزام</u>
<u>%١٥,٥</u>	<u>%١٥,٢٥</u>	<u>%١٤,٥</u>	<u>%١٠</u>	
٦٢ ٢٤٢ ٢٧٠	٦٣ ٥١٠ ٣٥٥	٦٤ ٨٢١ ٣٢٨	٣ ٠١٢ ١٦٧	تكلفة الخدمة
٢ ٩٣٩ ٥٨٢		٣ ٠٨٧ ٨٩٥		

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	التعويضات المتوقعة
جند	جند	
٢٧٨٢٤٠٠	٣٤٤٢٥٢٦	
٢٧٨٢٤٠٠	٣٤٤٢٥٢٦	

- ١٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

ت تكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أذون خزانة، شهادات إيداعية وودائع لأجل. يتمثل الغرض الأساسي من هذه الأدوات المالية في توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متنوعة أخرى مثل العملاء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة.

لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة في عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لتغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة.

تمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

١-١٨ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو،ين الياباني والجنيه الاسترليني في العملات الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ما يعادل ٥٩٦ مليون جنيه مصرى و ٧ ٣٧٦ مليون جنيه مصرى على التوالي. تمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ فيما يلى:-

عملات أجنبية	عجم (جزء)	عجم (جزء)
دولار أمريكي	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠
يورو	(٦٤٧ ٤٢٢ ٢١٣)	(٧٠٠ ٥٦٨ ٩٦٥)
ين ياباني	(٦٥ ٧٣٤ ٩٣٠)	(٥٧ ٧٤٧ ٠٠٥)
جنيه إسترليني	(٥٨ ١٥٤ ٢٧٧)	(٢٥ ٢٤٧ ٦٦٤)
	(١٤ ٩٠٠)	(١٧ ١٢٣)

نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه كل من إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وإدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - (شركة تابعة) مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تببير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المععلن، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقدي بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك على قدرة كلا من الشركة القابضة والشركات التابعة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

٢-١٨ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق. ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٩٧٣ مليون جنيه مصرى (٩٤٣ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة الدورية والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ٤٩١ مليون جنيه مصرى (٥٨٢ مليون جنيه مصرى خلال الفترة المقارنة).

بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانة والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الادخارية - إن وجدت - في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٥٩٢ مليون جنيه مصرى (٥٥٤ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة الدورية والمتعلقة بذلك الودائع وأذون الخزانة مبلغ ١٦٦ مليون جنيه مصرى (٣٢ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة).

تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة للودائع قصيرة الأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت - كما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
%٨,٤٥ - %٧,٥	%٨-١١,٥	جنيه مصرى
%١,٨١ - %١,٩٢	%٢,١-٣,٥	دولار أمريكي
%١,٥	%١,٤٦	يورو

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصري بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوفّع الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصري بصورة دورية.

٣-١٨ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للتزاماته وتعريض الطرف الآخر لخسائر مالية.

ت تكون الأصول المالية للشركة القابضة من العملاء المتمثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، الشهادات الادخارية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام لخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متعددة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الأضمحلال بصورة ملائمة. تدير الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكيد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات.

يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

٤-١٨ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويعاملان ببرادة حرة.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات المسجلة بالبورصة والmobia كمتاحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه لقيمة العادلة.

تقدير القيمة العادلة

فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.

الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الأضمحال في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعينة في تاريخ الميزانية المجمعة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.

تسهيلات بفائدة وقروض

يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.

المدينون والدائنوون

تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائنوون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.

سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة

تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بالإضافة إلى توزيع منتظم للانتمان لخصم الأدوات المالية.

١٩ حقوق الملكية**١-١٩ رأس المال****١-١٩-١ رأس المال المرخص به**

حدد رأس المال المرخص به للشركة القابضة بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصرى متمثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجارى بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.

١-١٩-٢ رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة القابضة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤٤١٣٠٠١٣٣٦ جنيه ممثل في عدد ٤١٣١٣ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الخزينة التي تم إدامتها بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد ٧،٦ من النظام الأساسي للشركة القابضة وقد تم التأشير في السجل التجارى بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

٢-١٩ الاحتياطيات

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩
٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦
٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥

احتياطي قانوني *

احتياطي عام **

الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة يتم اقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من صافي أرباح العام لتكون الاحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي القانوني قدرًا يوازي ٢٠٪ من رأس مال الشركة القابضة المدفوع على الأقل ومتى نقص الاحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

الاحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكون الاحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٣-١٩ الفرق الناتج عن عمليات اقتناص والتغير في حصص ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة
<u>٤٥٨٧٥٤</u>	<u>٤٥٨٧٥٤</u>	ناتج التغير في حصص ملكيه شركات تابعة
<u>٤٢٤٦٠٢٣٧١</u>	<u>٤٢٤٦٠٢٣٧١</u>	
<u>٦٤١٤٣٦١٧</u>	<u>٦٤١٤٣٦١٧</u>	

يتمثل هذا البند في قيمة الفرق بين تكلفة إقتناء حصة تبلغ ٤٤٪ (مقابل ٥٥٪ في عام ٢٠١٤) من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة - وقيمة صافي أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح في تاريخ الإقتناء ، وقد تغيرت نسبة الاستثمار في الشركة التابعة لتصبح ٤٤٪ وذلك بعد زيادة رأس المال المصدر للشركة التابعة بعد ١٥ مليون سهم بإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي (قيمه عادلة ١٧ دولار أمريكي للسهم) اكتسبت فيها شركة حديد عز (الشركة الأم) في كامل أسهم الزيادة بالكامل طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة التابعة وصدر قرار الهيئة العامة للإستثمار في المناطق الحرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥، ولم ينتج عن التغير في نسبة الاستثمار فقدان للسيطرة وذلك من خلال المساهمة في الشركة المستثمر فيها وما زالت لدى شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية القدرة على التأثير على العوائد من خلال السلطة على تلك الشركة المستثمر فيها (إيضاح رقم ١١-٢٣).

وقد تم هذا الإقتناء في ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة القابضة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنويع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنها الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

الموقف الضريبي

- ٢٠

١-٢٠

الموقف الضريبي لشركة العز الدخيلة للصلب - الأسكندرية (الشركة القابضة)

١-١-٢٠

ضريبة شركات الأموال

تقوم الشركة ب تقديم القرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.

-

منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الانتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة cassation الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

-

تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي المنحى للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً لشهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ باعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم cassation الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (الغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ يأجابة طلب الشركة بالغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعني وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار لجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٤ - ٢٠٠٠.

-

وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدود. وبالتالي أصبح الخلاف متين بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.

-

هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير وتتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتتع بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لتصور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإذاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.

-

قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات الشركة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدى البنك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى بناءً على الربط الذي تم على أساس خصوصي أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهرياً قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير، وتوى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحترم بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلية الإسكندرية والتي تداولت بالجلسات، وبجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها وبالحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعنت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق، كما طعنت وزارة المالية بالإستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الاستئنافين ليصدر فيما حكم واحد وبجلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضى برفض استئناف وزارة المالية واستئناف الشركة بالغاء الحكم المستأنف وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بهيئة مغايرة لفصل فيها من جديد ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصرى بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث إن عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الأعفاء المشار إليه أعلاه والممتنع قانوناً . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

- وقد أصدرت لجنة الطعن قرارها بخصوص العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ على الرغم من أن الأعفاء الضريبي لا يتجرأ ولا يمكن الغاؤه قانوناً وبناءً على ذلك فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كل الإسكندرية بطلب بطلان قرار لجان الطعن وما يترب على ذلك من آثار، و بجلسة ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولاتي بنظر الدعوى و باحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الان و جاري المتابعة.

- وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصرى مستندة في ذلك إلى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الأعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.

- وتؤكد الشركة على سلامتها موقفها وقوه دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والممتنع قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نظراً لوحدة الموضوع والمنتظر امام القضاة حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجرأ مع تحفظ الشركة في سداد اي مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحقها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٦٩ قضاء إداري الإسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يترب على ذلك من آثار بالإضافة إلى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقيته مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بمقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وحد لها جلسة ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦ لتقديم المذكرات وقد تم إحالتها للمفوضين ولم يتم تحديد جلسة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على لجنة الطعن بالمامورية ولم يتم تحديد ميعاد لنظرها حتى تاريخه وقد قامت الشركة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة في إسترداد ماسبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بفارق ضريبية بلغت ١١٨ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وجاري العمل باللجنة الداخلية لانهاء هذا التزاع.

- جاري الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ تم اخطار الشركة بنموذج ١٩ ضرائب وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري العمل باللجنة الداخلية لانهاء هذا الخلاف.

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات ولم يتم إخطار الشركة بأية إخطارات للفحص الضريبي.

- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفارق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصرى عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهذا الموضوع منظور أمام القضاة وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جناليات العجوزة وقامت النيابة باستئناف الحكم وبحلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بالغاء الحكم المستأنف و إعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وبجلسة ٢٠١٤ إبريل ٢٠١٤ نبت المحكمة خيراً في الدعوى، و باشر الخبير مأموريته ولم يودع تقريره حتى الان، والدعوى موجهة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦ لايذاع التقرير وقد قامت الشركة بسداد كافة المبالغ طبقاً لنماذج (١٩) الواردة من المصلحة بالإضافة إلى نماذج الربط الإضافي وذلك عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتم تأجيل القضية لجلسة ١٢ ديسمبر ٢٠١٦.

- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥

٢-١-٢٠ ضريبة كسب العمل

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصرى بخلاف تأخير وقد تم إحالة النزاع إلى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة الطعن فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصرى وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم إحالة الخلاف لجنة الداخلية التي قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٢ وتم الاتفاق باللجنة الداخلية على استحقاق ضريبة قدرها ٧,٣ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٣.

٣-١-٢٠ الضريبة العامة على المبيعات**موقف الفحص**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وكانت مأمورية كبار الممولين بإخبار الشركة بنموذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالطالة بفارق ضريبة قدرها ٤٠,٧ مليون جنيه وتم التظلم على تلك التموزج وعلى ما جاء به من فرق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كل) ضد مصلحة الضرائب للطالة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابقة سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور اي احكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم و بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف لغاية حكم اول درجة المستئنف وتمت الاحالة الى محكمة القضاء الادارى حيث قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق وحد لنظرها جلسة ٥ فبراير ٢٠١٧ للمستندات.

- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخبار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكتاب الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد/ رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابقة قيام الشركة بسدادها وبالبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى ليحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحالة إلى القضاء. ومحدد لنظرها جلسة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ ليودع الخبير تقريره وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدرة ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البليت المuar والذي تم استرجاعه.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخبار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصرى.

- تم عمل الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢ وتم إخبار الشركة بنموذج (١٥) وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات.

- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣ .

ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بـ ١,٩ مليار جنيه مصرى يمثل فى قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث أن فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتغير تحصيلها باية مبالغ لأنها لم تكن سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وتوى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقيه لمصلحة الجمارك فى المبالغ التى تطالب بها لأن الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدتها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٦٠ - قضاء ادارى الإسكندرية طعنا فى القرار الصادر بالطلبة والدعوى محجورة لإيداع تقرير هيئة المفوضين، كما أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجاري كلى الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ ق قضاء ادارى الإسكندرية بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، ومحدد لها جلسة ١٥ يناير ٢٠١٧ للإطلاع.

٤-١-٢٠ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك، وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى كلى الإسكندرية بطلب إلزم كلًا من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٢٤٩ ٥٢٥ ٣٦٤ جنيه قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعدات وساحات رصف الخامات التعدينية، والدعوى محالة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدده لها جلسة حتى الآن.

٥-١-٢٠ ضريبة الدفع

تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبةً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يونيو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائم للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرى.

تم الفحص الضريبي عن الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الإخطار حتى تاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.

وبتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٤ قررت اللجنة الداخلية ربط ضريبة عن تلك الفترة بـ ٢ مليون جنيه مصرى مع مراعاة استهلاك الرصيد الدائم لصالح الشركة وبالنسبة ٢,٣ مليون جنيه مصرى حيث أنه لم يستهلك بالفحص.

تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ وتم الإخطار بنموذج (١٩) والطعن عليه ويتم بحث الخلاف باللجنة الداخلية.

لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٤ .

٦-١-٢٠ الضريبة العقارية

تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

قامت مصلحة الضرائب العقارية باختصار الشركة بنموذج (٣) بالقيمة الإيجارية والضريبة العقارية السنوية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ التي بلغت ٨,٩ مليون جنيه مصرى وقد تم الطعن على هذه التقديرات بنموذج (٤) في الميعاد القانوني بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ ورد إلى الشركة قرار لجنة الطعن رقم ٣٧٢/٣٧١ لسنة ٢٠١٥ جاء فيه أنه تم ربط ضريبة عقارية قرها ٤٧٤ ٥٥٠ ١٧ جنيه وجرى اتخاذ إجراءات الطعن عليها أمام محكمة القضاء الإدارية.

٧-١-٢٠ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢٠٠٢ لسنة ٢١١٢ وذلك على الرسائل الممتنعة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم سوريتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية أي خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (منى كل) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ حيث ألزمت المدعى عليها بأن يودي بالشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وأعلن مصلحة الجمارك بها وجرى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علماً بأن الشركة أعلنت في ٢٠١٣/١/٢٢ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشئون القانونية التي تتبع الاسترداد، وقد قامت المصلحة بالطعن على الحكم بطريقة القضاء، ولم يفصل فيه حتى الآن.

٢-٢٠ الموقف الضريبي لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراسيل" - (شركة تابعة)**١-٢-٢٠ ضريبة شركات الأموال**

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

تمتنت الشركة بإعفاء ضريبي على أنشطتها الواردة بالبطاقة الضريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٤ فقرة (٨) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلّت محلها المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ وانتهت في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

تم محاسبة الشركة ضريبياً حتى عام ٢٠٠٤ وقامت الشركة بسداد كافة التزاماتها الضريبية ولا توجد أية التزامات ضريبية حتى ذلك التاريخ.

تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦ وقد تسلّمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بفارق ضريبية قدرها ٣٣٥٦٥٠ جنيه تخص عام ٢٠٠٦ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وقد قررت لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ عدم وجود ضريبة مستحقة عن عام ٢٠٠٥ وفيما يخص عام ٢٠٠٦ قررت وجود ضريبة مستحقة بمبلغ ٥٥٥٣٢٥ جنيهًا مع حفظ حق الشركة في تعديل الإقرارات الضريبية عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، وقد قامت الشركة بتدعم قيم المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة وفقاً للإقرارات الضريبية المعدلة.

تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ وتسلّمت الشركة مطالبة من مأمورية الضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وتضمنت فروق ضريبية قدرها ٨٠٢٥٥٤ جنيه تخص عام ٢٠٠٢ وقد قامت الشركة بالطعن وجرى تحديد ميعاد لجنة الطعن لنظره وحيث أن قرار لجنة الطعن السابق الاشارة اليه اعلاه عن عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ قد حفظ حق الشركة في تعديل إقراراتها الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وبناءً على ذلك قامت الشركة بتقديم إقرارات ضريبية معدلة عن السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وقامت بسداد فروق قدرها ١٤٨٢٨٨ جنيهًا.

- تسللت الشركة مطالبة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بقيمة ٣,١٤ مليون جنيه ضريبة مستحقة على المورد الأجنبي / فاجر ارست عن المدة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد تم الطعن على هذه المطالبة وصدر قرار اللجنة في ٣ أكتوبر ٢٠١٣ بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بالغاء محاسبة مأمورية ضرائب الشركات المساهمة المطعون ضدها لسبق محاسبة الشركة عن هذا التعاقد طرف مأمورية ضرائب الاستثمار بالإسكندرية مع الغاء كافة الآثار المتربعة على كافة النماذج المتعلقة بهذه المحاسبة.
- تسللت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بمبلغ ١٤٧٨٩٠ جنيه تمثل فروق ضريبة شركات أموال وملحقاتها عن الفترة حتى ٢٠٠٦ هذا وقد تم الطعن على هذه المطالبة وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي لعامي ٢٠١٠/٢٠٠٩ وقد تسللت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بفروق ضريبية قدرها ٤٤٢٣٧ جنيه عن الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وجاري تحديد ميعاد لنظر الخلاف بالجانب الداخلية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ لم تلتقي الشركة أية مطالبات تخص الفترة.
- لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى تاريخه.
- هذا وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية السنوية وفقاً لأحكام القانون في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وذلك عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

الضريبة العامة على المبيعات ٢-٢-٢٠

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وقد قامت الشركة بسداد كافة فروق الفحص الضريبي عن تلك السنوات وبالتالي لا يوجد أية التزامات ضريبية عن تلك السنوات.
- تم فحص الشركة عن الأعوام من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٣٨١٤ جنيه وقد تم سداد الفروق بالإضافة إلى مبلغ ٣٥٢٥ جنيه ضريبة إضافية.
- تم فحص الشركة عن الأعوام من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٣ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٦٣٦٧ جنيه وتم السداد مع الضريبة الإضافية.
- تم فحص الشركة عن عام ٢٠١٤ ولم تلتقي الشركة أية مطالبات حتى تاريخه.
- لم يتم فحص الشركة عن الأعوام من عام ٢٠١٥ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية في المواعيد القانونية.

ضريبة كسب العمل ٣-٢-٢٠

- تسللت الشركة مطالبة صادرة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة عن السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١ وذلك عن ضريبة كسب العمل المستحقة على المورد الأجنبي أي. بي. أندرسون بمبلغ ٣٧٨٢٧٣ جنيه وقد تم الطعن على هذه المطالبة وجاري مناقشة الموضوع بالماموية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠١ واخطار الشركة بالنماذج الضريبية وقامت الشركة بسداد الضريبة مع إعادة فحص بند الضريبة المستحقة بمبلغ ٤٨٥٠٠١ جنيه وبمبلغ ٨٥٥٣٥٤ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي ورسم تتبيلية بمبلغ ٢٩٠٨٩ جنيه وبمبلغ ٢٠٧١٥ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي وقد أسفر إعادة الفحص عن ضريبة قدرها ٩٧٥٦٠ جنيه شاملة الغرامات المستحقة وتم سدادها بالكامل.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ وقد تم الاعتراض على ما جاء بالنماذج وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية لإنتهاء الخلاف البالغ قيمته ١١٧٨١٧ جنية مصرى عن تلك السنوات، وقد قام مركز كبار الممولين بخصم مبلغ ٢٩٨٢٨ جنية مقاصدة من الرصيد الدائن المستحق للشركة وقامت الشركة بالاعتراض على نموذج الحجز وما زال الخلاف منظوراً وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.

- تسلمت الشركة مطالبة ونموذج (٣٨) مرتبات بقيمة فروق ضريبية عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٤٣٨٤٣ جنية وقد قامت الشركة بالاعتراض على ذلك النموذج وجاري تحديد ميعاد باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ وتم إخطار بفروق ضريبية بلغت ٣٨٦٢٢٨ جنية وقد تم الاعتراض على هذه المطالبة وطلب تحديد ميعاد اللجنة لمناقشة الموضوع.

- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢ ولكن تسلمت الشركة مطالبة بقيمة فروق ضريبية تخص هذه الفترة بمبلغ ٣٢٢١٠٩٩ جنية تم الاعتراض عليها وجاري تحديد ميعاد باللجنة الداخلية لفحص هذه الفترة وقد تم تدعيم المخصص بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لمقابلة تلك الالتزامات المحتملة.

- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ .

٤-٢-٢٠ ضريبة الدفع

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وتم سداد كافة الفروقات الناتجة عن الفحص ولا توجد أية خلافات مع المصلحة.

- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقد أسفر الفحص عن استحقاق ضريبة قدرها ٣٢٣٥٢ جنية وقد تم الطعن على هذا النموذج وجاري تحديد ميعاد باللجنة الداخلية.

- تم الفحص عن الفترة في ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ولم تنتهي أية مطالبات وتخص هذه الفترة حتى تاريخه.

- لم يتم الفحص الضريبي من الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ .

٣-٢٠ الموقف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

أولاً: ضريبة الدخل

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

- تم فحص نفاذ الشركة عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن تلك العام.

- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية.

- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١ وتوجد نقاط خلاف وتم الاعتراض في المواعيد القانونية.

- لم تقم المأمورية بالفحص للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠١٢ .

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات الضريبية حتى السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة في هذاخصوص.
- تم الفحص الضريبي لسنوات ٢٠١١/٢٠٠٨ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى لجنة الطعن المختصة لنظر الخلاف.

ثالثاً : ضريبة المبيعات

- تم الفحص الضريبي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم الربط والسداد في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

رابعاً: الضريبة على القيمة المضافة

- بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ صدر قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على أن يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦، هذا ولم تصدر اللائحة التنفيذية لقانون المذكور حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الدمنة

- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.

سادساً: الضريبة العقارية

- وردت للشركة مطالبات بالضريبة العقارية وتم سداد جزء من هذه المطالبات وقامت الشركة بالطعن على تقريرات القيمة الإيجارية المقررة بمعرفة لجان الحصر والتقيير في المواعيد القانونية.

الموقف الضريبي لشركة مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسوكيات (شركة تابعة)

٤-٢٠

الضريبة على شركات الأموال

الإعفاء الضريبي

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنويًا وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات – إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقيّة الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلّت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانت وحوافز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ في مزاولة النشاط ولا توجد أي إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزاولة النشاط تم كليّة في أول فبراير ٢٠٠٢ وهي تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التي تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم ل المجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فإن الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق وال الصادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي قضى بأحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات اعتباراً من السنة التالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط أي اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ على أن يشمل المدة ما بين تاريخ بدء الإنتاج في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وقد تم التأشير في البطاقة الضريبية بذلك مع حفظ حق المصلحة إخضاع أي مبيعات خارج المجتمع العثماني عند الفحص وكذلك إلغاء الإعفاء في حالة صدور حكم الاستئناف بما لا يوافق الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق.

وقد انتهت فترة الإعفاء الضريبي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبدأت الشركة في الخضوع للضريبة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣.

موقف الفحص الضريبي

تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ موضحاً به عناصر رب(ط) الضريبية وقيمتها وقامت الشركة بالاعتراض في الموعد القانوني. وقد قامت المأمورية بإخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب شركات بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بنفس الأسس الواردة بنموذج (١٨) وقد قالت الشركة بالطعن على هذا النموذج. وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج مبلغ ٤٤٨٧٤٣ جنيه، هذا وقد صدر قرار لجنة الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٧ بفرض ضريبة على الوعاء المستقل عن السنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بمبلغ ٨٩٥ جنيه من واقع نماذج ٤٠٣٤ ضرائب في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٤ من وجهة نظر ضريبة شركات الأموال وقد تم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج ٩٠٦٥٠ جنيه وقد تم الاعتراض في الموعد القانوني وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية الازمة للحفاظ على حقوق الشركة والحصول على الإعفاء الضريبي. وترى الشركة عدم خضوعها للضريبة حيث أنها تتمتع بالإعفاء الضريبي العشري طبقاً لأحكام القانون وما سبق أن قررته لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وما صدر من أحكام قضائية في حالات المثل والحكم الصادر لصالح الشركة المشار إليه.

لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى تاريخه وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

٢-٤-٢٠ ضريبة كسب العمل

تم محاسبة الشركة عن ضريبة المرتبات والأجور حتى عام ١٩٩٦ وقد تم تسوية الفروق الضريبية باللجنة الداخلية.

تم الفحص الضريبي عن السنوات منذ ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن ورود مطالبة من مصلحة الضرائب بفارق ضريبة قدرها ١٤٣٩٨ جنيه وقد تم الاعتراض على المطالبة في الموعد القانوني.

لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وتقوم الشركة بسداد الضريبة المستحقة على المرتبات والأجور من واقع الإقرارات التي تقدمها.

٣-٤-٢٠ ضريبة الدمنة

- تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمنة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦.

٤-٤-٢٠ ضريبة المبيعات

- تم محاسبة الشركة حتى عام ٢٠٠٣ ولا يوجد أي خلافات.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتم سداد الفروق الضريبية الإضافية.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.

٤-٥-٢١ نصيب السهم في (الخسائر)

- تم تحديد نصيب السهم من صافي (الخسائر) لمساهمي الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وفقاً لما يلى:-

<u>٢٠١٥/٩/٣٠</u>	<u>٢٠١٦/٩/٣٠</u>	<u>صافي (خسائر) الفترة</u>	<u>الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية الفترة</u>	<u>نسبة السهم من صافي (الخسائر)</u>
(٤٥٤ ٢٤٥ ٠١٧)	(٣٤٠ ١٨١ ١٥٢)	(جنيه)	(جنيه)	
١٣ ٣٦٤ ٤١٣	١٣ ٣٦٤ ٤١٣	(سهم)	(سهم)	
(٣٣,٩٩)	(٢٥,٤٥)	(جنيه/سهم)	(جنيه/سهم)	

٤-٦-٢٢ نظام التأمينات والمعاشات

تساهم الشركة القابضة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحويل قائمة الدخل المجمعة الدورية بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٢٩,٤٣ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة القابضة وشركة كونتراستيل "شركة تابعة" في هذا الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٢,٤٥ مليون جنيه مصرى تم تحملها على قائمة الدخل المجمعة الدورية.

٤-٧-٢٣ المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

١-٢٣ تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتنتمي المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٢٢-٢٣).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات والخامات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - حديد عز - العز لدرفلة الصلب - شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة الدورية ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة لتلك الشركات وتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتي:-

أولاً: أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠
جنيه	جنيه
٣٢٨١٦٠	--
٢٨٢٨٢١	٢٢٢٠
٦١٠٩٨١	٢٢٢٠

شركة حديد عز
شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
إجمالي الرصيد المدين

ثانياً: أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٤٧٢٧١٧٦٣	٦٥١٩٤٧٨٥
١٥٨٣٦٢٣٠	٥٣٢٠٦٤٠٦٧
٥٤٣٥٧	٢٤٢٠٤
٢٠٥٦٨٨٤٤٠	٥٩٧٢٨٣٠٥٦

شركة حديد عز
شركة العز لدرفلة الصلب
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
إجمالي الرصيد الدائن

ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٢-٢٣

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتنتسب المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تتضمنها الشركة القابضة وبنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة.

قيمة التعامل دائن	قيمة التعامل مدين	طبيعة التعامل	اسم الشركة
جنيه	جنيه	—	مجموعة شركات العز
—	١٦٤٤٢٥٣	مبيعات حديد تسليح	شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
٤٨٨٨٠٤٥٠	١٠٦٤١٠٨٠	مبيعات ومشتريات	شركة حديد عز
٦٤٢٠٨٣٧٣٥	٤٤٤٠٩٦٥٧	مبيعات حديد تسليح	شركة العز لدرفلة الصلب
—	٤١٧١٧٣	وغير مشتريات	شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)
٦٩٠٩٦٤١٨٥	٧١٨٩٢١٦٣	مبيعات بالنات	الإجمالي

٣-٢٣ هناك تسيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسة الانتمائية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التسويق في مجال مشتريات الخامات من الغير.

٤-٢٣ وفقاً للتوجه الإستراتيجي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمساندتها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجتمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلى لمصنع البيليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بتصور شهادة الاستشاري بانهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلى لمصانع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

٥-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتتمثل في التأمين على أصول ومتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.

٦-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذى يمتلك حصة في رأس المال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٧-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة نسبة تبلغ ١٦,٥ % من أجر الاشتراك.

٨-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الأهلي المصري المساهم في رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الأهلي كابيتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى وبن تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد تمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى.

وطبقاً لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة فان البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (ايضاح (٤)، (٥)، (١-٤)).

٩-٢٣ قررت الجمعية العامة العادي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائد وعمولاته وأى ملحوظات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الانتمائية المنوحة من البنك الأهلي المصري للشركة التابعة مع توقيع السيد العضو المنتدب للشركة القابضة في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري وكافة المستندات اللازمة لذلك.

وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري في ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف.

كما قررت الجمعية العامة توقيع مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) في إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة في حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية للشركة القابضة على أن لا تتخلى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقاً لآخر ميزانية معتمدة.

١٠-٢٣ تم توزيع الغرامة المدفوعة والمقضى بها في قضية السيطرة على منتج الحديد والتي صدر بها حكم محكمة النقض في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصرى مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكلأ من شركة حديد عز(الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة بنسبة ٥٠٪ و ٣٢,٩٦٪ و ١٧,٠٤٪ بقيمة ١٠,٢ مليون جنيه مصرى و ٦,٧ مليون جنيه مصرى و ٣,٢ مليون جنيه مصرى على التوالي.

١١-٢٤ بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة الغير العادية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) على زيادة رأس المال المصدر وفقاً لمقترح مجلس الإدارة بـ ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة أسمية ١٠ دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها ٧ دولار أمريكي للسهم الواحد وبإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي وتعديل المادتين رقمين (٦، ٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة على أن يكون إكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) في الزيادة من خلال تحويل دائرتها لدى الشركة التابعة لدى رأس المال، وتم التصديق بتعديل المادتين رقمي (٦)، (٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ والتأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٥.

١٢-٢٤ بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٥ تم الاتفاق مع البنك الأهلي المصري للحصول على تمويل قصير الأجل بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى بغرض تمويل النشاط الجاري للشركة القابضة يستحق السداد في ١٤ أكتوبر ٢٠١٦.

١٣-٢٤ يتضمن مخزون خامات مبلغ ٩٩٣ ألف جنيه مصرى تتمثل في تكلفة خامات على سبيل الإعارة لدى شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ايضاح رقم ١٠).

الارتباطات الرأسمالية - ٤

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٢٤٢ مليون جنيه مصرى تتمثل في:-

<u>القيمة بالجنيه المصري</u>	
١٧١ ٢٣٤ ٦٨٢	مشروع تطوير مصنع مسطحات الصلب (CSP Plant)
٥٢ ٨١٠ ٠٨٨	مشروع نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP SYSTEM)
٢ ٧٥٥ ٧٠٠	مشروع الكمرات العرضية لواناش الشحن
١ ٣٣٨ ٥٦٩	مشروع أنارة بالطاقة الشمسية - ارض بزان .
١ ٢٩٠ ٧٩٢	مشروع شراء ثلاثة موازين - عربة نقل البليت
٢ ٨٤٦ ٢٥٢	مشروع سحب الأتزبة بمصنع الجير الثاني (central bag filter)
١ ٥٣١ ٧٥٧	مشروع نظام شبكات Blade center network module
١ ٩٦٨ ٨٦٧	مشروع نظام Security center perpetual LIC
١ ٤٥٣ ٥٠٠	مشروع لوحات تحكم - ورشة الكهرباء
٤ ٣٧٨ ٦٦٣	آخرى
٢٤١ ٦٠٨ ٨٧٠	إجمالي

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ مليون يورو (المعادل لمبلغ ١٠,١ مليون جنيه مصرى) يمثل المتبقى من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللى الإيطالية.

مشروع انشاء عمارة محطة الوقود (موبيل) اجمالي مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه مدرج منهم بالمشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٢٩٤ الف جنيه مصرى.

-٢٥ التزامات المحتملة

بالإضافة إلى المبالغ التي تمأخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة الدورية توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستدبة وخطابات الضمان التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية الفترة المالية وبيانها كالتالي:-

<u>الاعتمادات مستدبة - الشركة القابضة</u>	<u>الخطابات ضمان - الشركة القابضة</u>
دولار أمريكي	دولار أمريكي
يورو	جنيه استرليني
جنيه مصرى	جنيه مصرى
نوارى امريكى	نوارى امريكى
جنيه مصرى	جنيه مصرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠
المعادل	المعادل
بالجنيه المصري	بالجنيه المصري
٢٦٣٦٨ .٠٤	٤٥٨٠١ .٩٢٨
٣٥٥٨ .٠٦	١٥٤٢٢ .٢٥
٨٥٨٠ .٠٠	٩٧٦٨ .٠٠
١٣٠٤ .٢٢	٢٠٢٧ .٧٢

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونتراستيل (شركة تابعة) لصالح الغير والقائمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصرى مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مغطاة بالكامل).

قررت الجمعية العامة العادي لشركة العز الخدمة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائد وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الخدمة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بخلاف العوائد والعمولات والرسم والمصاريف.

-٢٦ دعاوى ومنازعات قضائية

حصلت شركة العز للصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة في إقامة أية مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إخلال هذه الموضوع إلى محكمة الجنادرية للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصة المنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وقامت إدارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية أمام دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ أبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحاله إليها وتم التأجيل إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعه وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني لشركة التابعة أن هذا يعني إلغاء الحكم السابق و إعادة المحاكمة مرة أخرى وتداولت القضية بالجلسات أمام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة الأول من نوفمبر ٢٠١٦ لاستكمال المرافعه وتم تأجيلها لجلسة ٤ فبراير ٢٠١٧.

وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبيّن من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي على المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

وبناء على ذلك فإن إدارة الشركة التابعة ترى أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوى.

٢-٢٦ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوى وهناك عدد ٥٣ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المضي لفوائد مواعيد الاستئناف فيها، وباقى ثلاثة دعاوى لا تزال متدولة.

قام بعض العاملين بالشركة باقامة عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

الحكم	عدد
رفض (احدهم لازالت مستأنفة)	٢
سقوط بالتقاضي الحولي (لازالت مستأنفة)	١
حكم باعتبارها كان لم تكن	٣
لازالت متدولة	٢

وترى ادارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق اي من العاملين بها.

٣-٢٦ القضايا المحالة الى محكمة الجنائيات

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة الى محكمة الجنائيات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامه والمقدمة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامه ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بادعاء التربح او بتسهيل تربح الغير والإضرار بمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية استقالتهم اما باقى السادة العاملين المحالين الى محكمة الجنائيات فأنهم استمروا في شغل وظائفهم اذ ان الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائي من محكمة الجنائيات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقدمة للحرابات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٥١ لسنة ١٥٨٣ وتمت الاحالة الى محكمة جنائيات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة ندب لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التأجيل لجلسة ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦ لتقرير لجنة الخبراء وتم تأجيلها لجلسة ١٩ مارس ٢٠١٧ لاستكمال تقرير الخبراء.

ويرى المستشار القانوني للشركة أنه يتربّ على النقض الغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة واعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في أحكام البراءة.

٤-٢٦ دعوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة

حدث بعض التعديات على جزء من أراضي الشركة مساحتها ١٩ فدان تقريباً المشتراء من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسليمها الشركة بموجب محضر التسلیم المورخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد شرعت الشركة في إجراءات تسجيل الأرض كما قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعددين على تلك الأرضي وما زالت تلك القضايا متداولة أمام القضاء.

٥-٢٦ دعوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد

بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ أقصاصية بشأن ما أستدنته النيابة العامة لبعض المسؤولين بالشركة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى ، لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصرى على بعض المسؤولين داخل الشركة واستناداً لرأى المستشار القانوني للشركة فقد تم تحويل الأرباح المرحلية بالأعوام السابقة بمبلغ ١٠,٢ مليون جنيه مصرى يتمثل في نصيب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية من الغرامة المدفوعة.

ويرى المستشار القانوني للشركة عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بالشركة ببالغ الغرامات المحکوم بها وتحمل شركة عز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والشركات الأخرى بكل الغرامات المالية بنسبة ماعاد عليها من نفع دون الرجوع على السادة المسؤولين المحکوم عليهم في القضية.

٦-٢٦ شركة تابعة EZDK Steel UK LTD

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء أو البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافة إليها نسبة ٥٪.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ الف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها وقد ورد خطاب في ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة في حالة تصفية وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة. (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٧-٢٦ شركة EZDK Steel Europe GmbH

قامت الشركة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة إلى دفعات من نصيب الشركة في ناتج التصفية بلغت ٢٨٨٨٦٤ جنيه مصرى.

٨-٢٦ هيئة ميناء الإسكندرية

١-٨-٢٦ قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات الشركة لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١١١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى وتلك نظير ما طالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوى رقم ٢٠١٠٧ لسنة ٢٩٧ من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات والشركة لضمان لما عسى أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١١ تنفيذ بطلب رفع الحجز وجلسه ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٢٠١٢ لسنة ٢٤٧ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان.

٢-٨-٢٦ قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة ب التداول الخامات بميناء الدخلة وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.
كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطلوب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصده الشركة لدى البنك.
وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيه الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة ب التداول الخامات بميناء الدخلة وأشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خصوصه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقائق من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.
كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ ضد كل من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٣/٢/١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٥٢٥ ٣٦٤ ٢٤٩ جنيه مصرى وجلسه ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإداري ولم تحدد لها جلسة حتى الان.

أحداث لاحقة

-٢٧-

قرر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ تحرير سعر الصرف للعملات الأجنبية لإعطاء مرنة للبنوك العاملة في مصر لتسخير شراء وبيع النقد الأجنبي داخل القوات الشرعية، وقد بلغت أسعار الصرف الاسترشادية المعطنة من البنك المركزي لأهم العملات الأجنبية التي تتعامل بها الشركة في بداية ذلك اليوم كما يلى:

<u>شراء</u>	<u>بيع</u>	<u>أهم العملات</u>
١٣,٥٢٧٧	١٤,٢٧٥٧	دولار
١٥,٠٠٧٦	١٥,٨٣٨٩	Евро

وعليه فقد تختلف قيم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في الفترة اللاحقة جوهرياً عن القيمة المثبتة في القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وأيضاً قد تتأثر نتائج أعمال الشركة جوهرياً في الفترات اللاحقة نتيجة لذلك.

وتزامناً مع تحرير سعر الصرف قام أيضاً البنك المركزي المصري برفع سعرى عائد الإيداع والإقراب للبلة واحدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤,٧٥ % و ١٥,٧٥ % على التوالي. مما قد يؤثر على الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

-٢٨-

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية ولدى جميع شركات المجموعة.

أسس التجميع

-١-٢٨

تتضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتسييرية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يُؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في الفترة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية فيما يلي:-

يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في الشركات التابعة بجانب حقوق الملكية بند حقوق غير مسيطرة.

يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتباينة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الأض محل في قيمة الأصول المتباينة مما قد يتطلب الاعتراف به في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في الشركات التابعة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالي المجمع وكذلك إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في صافي أرباح العام بعد الضريبة في بند مستقل قبل تحديد أرباح الشركة القابضة بقائمة الدخل المجمعة الدورية ويتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية ويتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة الدورية.

لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.

في حالة عمليات الاقتناء التي تتم لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصة الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة.

ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

-٢-٢٨

تمسك الشركة القابضة حساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة الدورية. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية متبقى على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.

وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملات أجنبية التي ليس لها سعر صرف معلن مقابل الجنيه المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الأمريكي كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجنيه المصري.

وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية بقائمة الدخل المجمعة الدورية.

٣-٢٨ القوائم المالية للكيانات التابعة بالعملات الأجنبية

تisks حسابات شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل المجمعة الدورية باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المعد عنها قائمة الدخل المجمعة الدورية. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المجمعة الدورية ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة الدورية في بند فروق ترجمة قوائم مالية مجمعة بالعملات الأجنبية.

ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية، يتم ترجمة قائمة التدفقات النقدية للشركة التابعة المذكورة بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة المالية.

٤-٢٨ الأصول الثابتة والإهلاك

أ-

الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك (٤-٢٨ ج) وأى اضمحلال في قيمتها (٣-٢٨ ب). تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول في حالة إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكاليف الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية إنشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتناها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول. يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتنازع الاعتراف بتكلفة إدخال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإدخال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة الدورية كمصروف عند تكبدها.

ج-

الإهلاك

يتم تحويل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الأرضي، بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا و تقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دوريًا لتحديد ما إذا كانت تتلاطم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يأتي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة:-

**البيان
العمر الإنتاجي المقدر
(سنة)****مباني وانشآت**

مباني الإدارة
مباني المصانع
إنشاءات

٥٠
٣٣,٣
٢٥

الات ومعدات

مصانع الاختزال المباشر
مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
باقي المصانع
الات أخرى

٢٥
٢٠
٢٥-٢٠
٤٠-٤

وسائل نقل وانتقال

سيارات ركوب وانتقال
دراجات بخارية ووسائل نقل داخلي
دراجات
أخرى

٥
٤
٢
١٠
١٠-٤

عدد أدوات

اثاث ومعدات مكاتب
اثاث ومعدات حاسب الى
اثاث معدات مكاتب

٦,٦-٤
١٠-٥

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحويلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية بيند إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

د-

٥-٢٨ المنشآت تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتحتوى التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللزمه لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتضى من أجله.

٦-٢٨ تكلفة الاقتراض

يتم تحويل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل في الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة الدورية مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناه أو شبيهه أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبعد رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلى على الأصل وخلال الفترة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

٧-٢٨ الاستثمارات**١-٧-٢٨ استثمارات مالية في شركات شقيقة**

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة نفوذ مؤثر بها على نشاطها المالي والتشغيلى. النفوذ المؤثر عندما يكون للمجموعة حصة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حق التصويت.

الاستثمارات في شركات شقيقة تم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم إثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والتحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمار في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمني لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نهاية عن الشركات الشقيقة. في حالة زيادة تكلفة اقتناه الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للأضمحلال في قيمة الاستثمار.

٢-٧-٢٨ استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم إثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة الدورية فيما عدا خسائر الأضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة الدورية وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة في قائمة الدخل المجمعة الدورية. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالى المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في سوق نشط ولا توافر المعلومات الضرورية لتقيمها بأحد طرق التقييم الفنية ف يتم إثباتها بالتكلفة.

٨-٢٨ استثمارات في شهادات إدخارية

يتم إثبات الاستثمارات في الشهادات الإدخارية بتكلفة اقتناهها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلى ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.

٩-٢٨ استثمارات مالية (أذون خزانة)

يتم تقدير الاستثمارات المالية في أذون الخزانة - إن وجدت - بتكلفة اقتناهها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلى ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة الدورية في الفترة التي يتحقق فيها.

١٠-٢٨ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهامات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

ب- الخردة المتサقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.

ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشتمل على تكلفة الخامات الأولية والأجر الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة وغير مباشرة).

هـ- يتم إثبات المخزون من البضائع بغض البيع بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في نهاية الفترة بالتكلفة وتحسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولًا يصرف أولًا بالنسبة لخامات وبطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهامات والمستلزمات الأخرى.

١١-٢٨ العملاء والمدينون وأوراق قرض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة إلا إذا كان تاريخ استحقاقها وفقاً للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المجمعية الدورية في هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الأصول طويلة الأجل بالقواعد المالية المجمعية الدورية ويتم القياس الأولى لها بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلى مخصوصاً منها أي خسائر أضمحل في قيمتها (١٣-٢٨).

١٢-٢٨ النقية وما في حكمها

تضمن النقية وما في حكمها أرصدة النقية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأندون الخزانة ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من إدارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقية المجمعية الدورية.

١٣-٢٨ الأصول المالية

١- الأصول المالية
يتم اعتبار الأصل المالي مضمولاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الأضمحل المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الأضمحل المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الأضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال في قائمة الدخل المجمعية الدورية. هذا ويتم تحويل الخسائر الم المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المتبقية مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعية الدورية إلى قائمة الدخل المجمعية الدورية إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الأضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الأضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المجمعية الدورية. يتم الاعتراف بعكس الأصول المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعية الدورية.

الأصول غير المالية

ب-

تم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحده المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الأضمحلال في قائمة الدخل المجمعية الدورية.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل .

تم مراجعة خسائر الأضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعية الدورية لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الأضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الأضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الأضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

١٤-٢٨ رأس المال

أ-

الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتحفيض من حقوق الملكية المجمعية الدورية.

-

إعادة شراء أسهم رأس المال

ب-

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية المجمعية الدورية وتتوب الأسهم المشتراء كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعية الدورية.

توزيعات الأرباح

ج-

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبتصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

الفروض ١٥-٢٨

يتم الاعتراف أولياً بالفروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه الفروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة الدورية على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

مودعون وأرصدة دائنة أخرى ١٦-٢٨

يتم الاعتراف الأولى بالمودعين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوصاً منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي - كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

المخصصات ١٧-٢٨

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتربّع عنه تفاقٌ لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لظهور أفضل تقدير حالي. وإذا كان الآخر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق القيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

الإيراد ١٨-٢٨**البضاعة المباعة والخدمات المقدمة أ-**

يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة الدورية عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكيد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

الفوائد الدائنة ب-

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زميلية أخذنا في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

حصة العاملين في الأرباح ١٩-٢٨

وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة الدورية وكالتزام خلال السنة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

المصروفات ٢٠-٢٨

يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلاً على قائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحقق فيها تلك المصروفات.

مدفوعات الإيجار أ-

يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المجمعة الدورية على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجارية المحصلة بقائمة الدخل المجمعة الدورية كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.

الفوائد المدينة

- ب-

يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المجمعية الدورية باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (الساري) وفقاً لأساس الاستحقاق.

نظام التأمينات والمعاشات للعاملين

- ج-

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يسهم العاملين والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل المجمعية الدورية طبقاً لأساس الاستحقاق.

ضريبة الدخل

- د-

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح الفترة كلاً من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعية الدورية بإثتناء ضريبة الدخل المتعلقة بنجود حقوق الملكية المجمعية الدورية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعية الدورية، وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للفترة بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعية الدورية بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعية الدورية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تتضمن للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

نظام المعاشات التكميلية للعاملين

- ه-

تمنح كلاً من شركة العز الخيلية للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين لديهم نظم مزايا المعاش التكميلي وبعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطط متوسط وتمويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الإلتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "الالتزامات نظام المعاش التكميلي" لتفصي جملة هذه الإلتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقيدة. وتطبقي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الأصول من التزام المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل المجمعية الدورية تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠٪ من القيمة العادلة للأصول اللاحقة أو ١٠٪ من القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية الفترة المالية السابقة أيهما أعلى. وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها عليه يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركون في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل المجمعية الدورية بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحقت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل المجمعية الدورية (تكلفة نظام المعاش التكميلي).

٢١-٢٨ نصيب السهم في الأرباح / (الخسائر)

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٢-٢٨ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع إقتصادية مستقبلية للشركة.
- تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أي مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذي تم إقتداء من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الإضمحلال والإستهلاك.

٢٣-٢٨ إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية وتم تفعيلها اعتباراً من ١/١/٢٠١٦
 خلال عام ٢٠١٥ تم اصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة، على ان يتم العمل بها لفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦.

وتحتمل أهم التعديلات التي لها تأثير هام على القوائم المالية للشركة في ٢٠١٦/٩/٣٠

<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>
معيار مصرى (١)		

عرض القوائم المالية قائمة المركز المالي

- عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما تم استبعاد النموذج الارشادي للقوائم المالية المرفق مع اصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل.

- يجب إضافة قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حالة تأثيرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تعديل بأثر رجعي أو إعادة تبويب.

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / وقائمة**الدخل الشامل**

على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل).

التأثير المحتمل على القوائم المالية

مختص لأهم التعديلات

المعليط الجديدة أو المعدلة

معيار مصرى (١٤)

- تم الغاء خيار استخدام نموذج إعاقة الأصول الثابتة واهداها لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
- التقييم عند القيد الأحق للكصول والمدفوعات الثابتة.

- يجب عرض حرکة الأصول الثابتة تم إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة والمدفوعاتها بأوضاعها المتعددة بالمواصفات المتنمية بالقوانين المالية في الأوضاع التي تماشى مع التعديلات وفترة المقارنة) فقط الغير الاستراتيجية (الرئيسية) - وكذا المعدات الاحتياطية ، يتصل لأن تكون أصولا ثابتة عندما تترافق المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من قدر واحده (أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة).
- لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أقام القوائم المالية المعروضة.

معدل مصرى (١٤)

تكليف الأقراض

- تم الغاء المعالجة الرئيسية السابقة والتي كانت تعرف بكلفة القراض والمتغيرة مباشرة باقتداء أو اثناء الدخل انتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل.

معدل مصرى (٣٨)

مزاريا العاملين

- يجب على المنشآة الاعتراف بالغيري للأدrias والخسائر الائتمانية المالية.
- يكامل الأدrias والخسائر الائتمانية المترافقه ضمن التزامات المزاريا المحددة وتحصيلها على بنود الدخل الشامل الآخر.

تكلفة الخدمة السابقة المنشآة الاعتراف بتكلفة

- يجب على المنشآة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في أقرب التواریخ التالية:
- ١- عندما يحدث تعديل او تقليل او للنظام.

- ب- عندما تقوم المنشآة بتنفيذ خطط لإعادة هيكلة جوهريه لإنشطتها وتغرس المنشآة بخلاف إعلان الهيكلة ذات العلاقة والتي تتضمن دفع مزاريا إنهاء الخدمة (معلم المخصصات).

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
		معيار مصرى (٤١) القطاعات التشغيلية <p>تم الغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناء عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الأفصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسى على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متذبذب القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة (CODM) لاتخاذ قرارات عن الموارد التي ينبغي تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.</p>
<p>- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.</p> <p>- وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السمات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذه الفقرات.</p>	<p>- يتم تبويب أي أداة مالية محصلة بحق إعادة البيع كاداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالتلزم مالي إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦ أ و ١٦ ب) أو (١٦ ج و ١٦ د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمنع الأداة بالسمات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات.</p>	معيار مصرى (٢٥) الأدوات المالية:العرض <p>- يتم اصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الأفصاحات" ليتضمن جميع الأفصاحات المطلوبة للأدوات المالية.</p>
<p>- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.</p> <p>- وبناء عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الأفصاحات منه ليصبح اسم المعيار "الأدوات المالية: العرض" بدلاً من "الأدوات المالية: لعرض والأفصاح".</p>		معيار مصرى (٤٠) الأدوات المالية:الافصاحات <p>- تم ضم المعالجة المحاسبية للشروعات المشتركة إلى هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المجمعية أو المنفردة باستخدام طريقة حقوق الملكية.</p>
<p>- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.</p> <p>- تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على أن يتم إعادة قياس الحصص المحافظ عليها بالقيمة العادلة وإثبات الفرق بقائمة الدخل.</p>		معيار مصرى (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة <p>- تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على أن يتم إعادة قياس الحصص المحافظ عليها بالقيمة العادلة وإثبات الفرق بقائمة الدخل.</p>

التأثير المحتمل على القوائم الماليةملخص لأهم التعديلاتالمعايير الجديدة أو المعدلة

(تابع): معيار مصرى (١٨)

- إذا أصبح الاستثمار في شركة شقيقة استثمار في مشروع مشترك أو العكس، على المنشأة أن تستمرة في تطبيق طريقة حقوق الملكية ولا تعيد قياس الحصة المحتفظ بها.

- إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة في شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التي اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الآخر أن تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلقة بتخفيض حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض.

معيار مصرى (٤٤)

الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى - تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" ليتضمن جميع الأفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والتزبيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.

- ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشآة بالإفصاح عن المعلومات التي تتبع لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وادانها المالي والتدفقات النقدية.

معيار مصرى (٤٥)

- تم تطبيق المعيار بأثر مستقبلي عند إعداد القوائم المالية الدورية بما في ذلك متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار.

- تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار إلى:

- (أ)-تعريف القيمة العادلة و
- (ب)-وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد و
- (ج)-تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.

قياس القيمة العادلة

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
معيار مصرى (٢٩)	تجمیع الاعمال	معيار مصرى (٤٢)
- تم الغاء الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه:	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.	- تجمیع الاعمال
١. تغير تکفة الاقتناء لتصبح المقابل المادي المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.	١. تغير تکفة الاقتناء لتصبح الم مقابل المادي المحول في تاريخ الاقتناء.	المعايير الجديدة أو المعدلة
٢. المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول.	٢. المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول.	تجمیع الاعمال
٣. تغير طريقة قیاس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل.	٣. تغير طريقة قیاس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل.	المعايير الجديدة أو المعدلة
- إضافة خيار لإثبات الحقوق غير المسيطرة (حقوق الأقلية) في تاريخ الاقتناء بقيمتها العادلة.	- إضافة خيار لإثبات الحقوق غير المسيطرة (حقوق الأقلية) في تاريخ الاقتناء بقيمتها العادلة.	تجمیع الاعمال
- تکفة المعاملة (التکاليف المتعلقة بالاقتناء): تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم إضافتها ضمن المقابل المادي المحول، باستثناء تکاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.	- تکفة المعاملة (التکاليف المتعلقة بالاقتناء): تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم إضافتها ضمن المقابل المادي المحول، باستثناء تکاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.	المعايير الجديدة أو المعدلة
- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.	- تم اصدار معيار محاسبة مصرى جيد رقم (٤٢) "القواعد المالية المجمعية"، وبناء عليه تم تغير معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) "القواعد المالية المجمعية والمستقلة". وطبقاً لمعايير المحاسبة المصرى الجديد (٤٢) "القواعد المالية المجمعية" تم تغير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستثمر فيه والواجب تجمیعه.	القواعد المالية المجمعية
- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.	- يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية.	القواعد المالية المجمعية
- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.	- إعادة قیاس أي حصص متبقية من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمة العائلة واثبات الفرق بقائمة الدخل.	القواعد المالية المجمعية
- في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الأقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتها، ينبع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى ملاك المنشأة القابضة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك إلى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحقوق غير المسيطرة.	- في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الأقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتها، ينبع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى ملاك المنشأة القابضة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك إلى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحقوق غير المسيطرة.	القواعد المالية المجمعية